الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

المرجع: ...../2020

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

فعالية الشبابيك الإسلامية لدى البنوك التقليدية من خلال عمليات التمويل والإستثمار

دراسة حالـــة: الجزائر.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص " إدارة مالية "

إعـــداد الطلبة:

- أسماء قلي
- ندى تازير

إشراف الأستاذ:

عزالدين دراعو

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
مشري فريد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
دراعو عزالدين	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
دوفي قرمية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

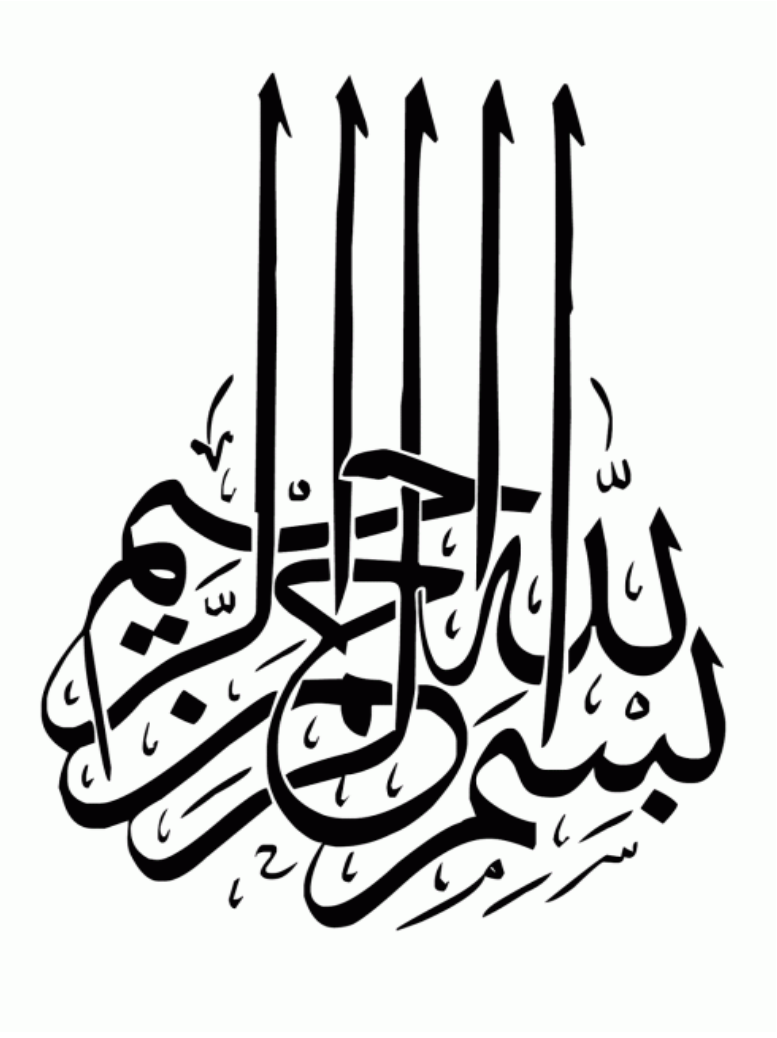
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر المولى عز وجل أن من علينا بنعمته ووفقنا على إنجاز هذا العمل والذي يعد ثمرة عن نهاية مشوارنا الجامعي والذي قد نطعم بها من يأتي بعدنا.

ففي هذا المقام يطيب لنا أن نتقدم بتحياتنا وتقديرنا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل والإشراف على إكماله...

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية.

إلى الأستاذ المحترم "**عزالدين دراعو**" الذي أشرف على مذكرتنا فكان لنا نعم المرشد، فالحمد لله قد عرفنا من علمه وتعليماته ونصائحه التي واجهتنا إلى الطريقة الممثلة لإنجاز عمل منظم كهذا.

وكذا الأستاذين المناقشين للمذكرة، "الأستاذة "**دوفي قرمية** " والأستاذ "**مشري فريد**".

وتحياتنا إلى كل عمال المكتبة الجامعية بالعلوم الإقتصادية والتجارية على المساعدات المقدمة من طرفهم.

إهـــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع: إلى من أعطى فلم يكل العطاء وبذل فكان أسمى من السخاء"أبي".

إلى من قاسمتني السهر والعناء فكانت لأسقامي خير دواء"أمي".

إلى كل إخوتي وأخواتي.

إلى من كانوا لي القدوة الحسنة ولدربي النبراس المضيء "أساتذتي".

إلى من كانوا نعم الأصدقاء والإخوة "زملائي في الجامعة ".

إلى كل زملائي طلبة الماستر دفعة – إدارة مالية- بجامعة ميلة مع تمنياتي لهم بالتوفيق جميعاً.

إلى كل من أحاطني بالمحبة والاهتمام.

اللهم أغننا بالعلم و زينا بالحلم و أكرمنا بالتقوى و جملنا بالعافية.

الملخص:

إن النجاح الذي عرفته المصارف الإسلامية في كافة أرجاء العالم خصوصا في ظل الأزمة المالية العالمية الأخيرة دفع بالبنوك التقليدية إلى الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية باعتبارها بديل إستراتيجي من البدائل التمويلية المتاحة، وهذا من خلال تعبئة المدخرات للأفراد و المؤسسات والقيام بتوظيفها. ونظرا لتعدد صور العمل بالصناعة المالية الإسلامية، قامت البنوك التقليدية بفتح نوافذ أو شبابيك إسلامية في شكل وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي لهذه البنوك، لاستقطاب أكثر للموارد التمويلية المتاحة، وتنويع الخدمات المقدمة.

من خلال دراستنا توصلنا إلى أن الجزائر تحاول خوض تجربة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية تلبية لرغبات زبائنها، وبمقارنة تجارب دولية رائدة لكل من ماليزيا وبريطانيا والإمارات في فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية، خلصنا إلى أن كل من ماليزيا وبريطانيا والإمارات كتجارب ناجحة أثبتت أن الأخذ بأسلوب الفروع والنوافذ الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم، في حين أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لازالت تواجه صعوبات عديدة في ربح المزيد من المساحات في الساحة المصرفية رغم مراهنة الحكومة عليها في السنوات الأخيرة لامتصاص الأموال المتداولة في السوق الموازية، إلا أننا لا ننكر أن هنالك تحركات على هذا المستوى لكنها قليلة بالنسبة لدولة بحجم الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، النوافذ الإسلامية، الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

The success of islamic banks around the world. Especially in light of the recent global financial crisis. Has prompted conventional banks to adopt the islamic banking model as a strategic alternative to financing alternatives by mobilizing savings and mobilzing individuals and institutions in view of the many forms of work in the islamic financial industry traditional banks have opened islamic windows or windows in the form of an adminstrative unit within the organizational structure of these banks to attract more available financing resources and divisify the services offerd therefore. The trend of commercial banks towards the opening of Islamic branches and windows conforms to the provisions of Islamic law, the most prominent events taking place in the global economic arena in the last period, where the process is a transition from a situation to a new situation requires the identification of a plan containing the requirements and controls to ensure the legality of Islamic transactions.

through our study we determined that Algeria is trying to experiment with opening branches and windows of Islamic transactions in its commercial banks to meet the wishes of its customers, and by Comparing the leading international experiences of the UAE, Malaysia, Britain and Nigeria in opening branches and windows of Islamic transactions, we concluded that the Malaysia, Britain And UAE. Nigeria as a successful experiment has proved that the adoption of Islamic branches and windows is an encouraging step towards the transformation of an existing Islamic bank. While Islamic banking in Algeria is still facing many difficulties in gaining more spaces in the banking arena, despite the government betting on it in recent years to absorb the money circulating in the parallel market, we do not deny that there are movements at this level, but they are few for a country the size of Algeria.

Key words:

Commercial banks, Islamic banks, branches and Islamic windows, Islamic banking.

فهرس المحتـــــويات

العناوين	صفحة
البسملة	
شكر وتقدير	**I**
إهداء	**II**
ملخص	**III**
الفهرس	**VI**
فهرس الجداول	**VIII**
فهرس الأشكال	**IX**
فهرس الآيات القرآنية	**X**
مقدمة	**أ- ب**
الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية	**3**
المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.	**3**
المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية والهيئات الشرعية المراقبة لها	**6**
المطلب الثالث: الأساليب المعتمدة في تمويل البنوك الإسلامية	**9**
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التقليدية (التجارية)	**14**
المطلب الأول: ماهية البنوك التقليدية	**14**
المطلب الثاني: الأساليب المعتمدة في تمويل البنوك التقليدية	**18**
المطلب الثالث: آلية وكيفية تحويل المصرف التقليدي إلى مصرف إسلامي	**22**
المبحث الثالث: حقيقة النوافذ الإسلامية	**25**
المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية	**25**
المطلب الثاني: إجراءات فتح نافذة إسلامية في بنك تقليدي	**26**
المطلب الثالث: تحديات النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها	**27**
خلاصة الفصل	**29**
الفصل الثاني: دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال تجربة الجزائر ومقارنتها بالتجارب الدولية الرائدة	
تمهيد	**31**
المبحث الأول: دراسة التجارب الدولية الناجحة (بنك ماليزيا، البنك البريطاني، بنك إمارات)	**32**

المطلب الأول: التجربة الماليزية كتجربة دولية ناجحة	**32**
المطلب الثاني: التجربة البريطانية كتجربة أوروبية ناجحة	**38**
المطلب الثالث: التجربة الإماراتية في مجال فتح النوافذ الإسلامية	**41**
المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري	**48**
المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري (مفهومه، أهميته، مكوناته، أهدافه، هيكله)	**49**
المطلب الثاني: الجهاز المصرفي في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض (10.90)	**53**
المطلب الثالث: تحليل واقع ودور الجهاز المصرفي الجزائري	**56**
المبحث الثالث: إعتماد آلية النوافذ الإسلامية في الجزائر	**59**
المطلب الأول: نبذة عن إنفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية	**60**
المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات البنوك التقليدية لتقديم معاملات إسلامية	**60**
المطلب الثالث: لمحة عن النوافذ الإسلامية في الجزائر و الإنتقادات الموجهة للبنوك التجارية الجزائرية.	**62**
خلاصة الفصل	**67**
خاتمة	**69**
قائمة المراجع	**76**

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(1.1)	عدد الفروع و النوافذ الإسلامية في ماليزيا	**34**
(1.2)	السيولة لبنك المشرق قبل و بعد فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2013.2007)	**43**
(2.2)	عائد حقوق الملكية لبنك المشرق قبل و بعد فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2013.2007)	**44**
(3.2)	توظيف الموارد لبنك المشرق قبل و بعد فتح نوافذ إسلامية خلال الفترة (2013.2007)	**45**

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1.1)	تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الجنيهات بين (2004.2007)	**40**
(1.2)	هيكل الجهاز المصرفي الحالي.	**52**

فهرس الآيات القرآنية:

الرقم التسلسلي	الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
1	**﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾**	الحديد	11	**20**
2	**﴿إِن تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾**	التغابن	17	**20**
3	**﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ ﴾.**	البقرة	279-278	**22**
4	**﴿وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾**	البقرة	275	**23**

مقدمـــة

مقدمة:

شهدت الأسواق المصرفية العالمية نموا كبيرا في المعاملات المصرفية المتوافقة مع منهج الشريعة الإسلامية، وقد ازداد الاهتمام مؤخرا بالصناعة المصرفية الإسلامية في ظل الأزمات المالية العالمية، وقد نجحت البنوك الإسلامية إلى حد كبير في النجاة من تلك الأزمات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإقبال على فتح بنوك إسلامية جديدة أو بعض البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشرع الإسلامي، عن طريق فتح فروع أو إنشاء نوافذ تابعة لها، وقد أنشأت البنوك التقليدية نوافذ للمعاملات الإسلامية باعتبارها مدخلا لتحول الجزئي والتي تعد خطوة في طريق التحويل المصرفي.

تعد النوافذ الإسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي، فقد أسهمت بشكل جيد في الصناعة المالية الإسلامية، وبشكل يتناسب مع البنوك التقليدية التي لم تقرر بعد التحول بشكل كامل إلى النظام المصرفي الإسلامي، وترغب بالمحافظة على العملاء الحاليين وجذب المزيد من العملاء الجدد المتواجدين في النشاط المصرفي التقليدي.

إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق، نطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى نجحت تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية الأخرى؟

هذا التساؤل يقودنا بدوره إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية مفادها:

- كيف يمكن أن تساهم النوافذ الإسلامية في توسيع العمل المصرفي ؟
- هل يعتبر الأخذ بأسلوب النافذة الإسلامية خطوة محفزة نحو التحول إلى بنك إسلامية قائم؟
- هل هناك تحديات على مستوى السوق المصرفية الجزائرية تواجه عمل النوافذ الإسلامية؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقتة على التساؤلات الفرعية السابقة يمكن أن نضع **الفرضيات التالية:**

- تعتمد النوافذ الإسلامية في البنك التقليدي على تقديم خدمات تمويل مصرفية محدودة وفقا لمبادئ الشريعة، وتواجه النافذة تحديات تتعلق ببيئة العمل القانونية والمورد البشري المؤهل لتقديم هذه الخدمات.
- أثبتت دراسة التجارب الدولية أن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم.

- يواجه العمل المصرفي العديد من التحديات الصعبة التي لا بد من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها وإستمرارها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في حاجة الناس للتعامل مع بنوك ذات توجه إسلامي بهدف زيادة إحداث الطمأنينة لديهم، لاسيما أن أعداد البنوك الإسلامية محدودة، انطلاقا من ذلك لابد من زيادة عدد البنوك الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية في تعاملاتها بغرض التحول بشكل جزئي أو ربما بشكل كلي في المستقبل.

أهداف الدراسة:

تتضح الأهداف من دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية:

- التعرف إلى مفهوم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.
- التعرف إلى عوامل نجاح إنشاء النوافذ الإسلامية.
- مناقشة التحديات التي قد تواجه إنشاء النوافذ الإسلامية في الجزائ.

الصعوبات التي واجهتنا في البحث:

- قلة المراجع والمصادر الأم في الموضوع إلى الانعدام مما جعلنا أتعامل مع المقالات والمجلات إضافة إلى التعامل مع المواقع الإلكترونية.
- عدم التفصيل في البيانات المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية التي تقدمها النافذة.
- تفشي فيروس كورونا في البلاد فترة الدراسة مما أعاق التنقل والتواصل .

منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية البحث ومحاولة اختبار الفرضيات المبسطة لها، تم الاعتماد على المنهج الفرضي، لأننا بصدد اختبار فرضية وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات كما أننا بصدد الانتقال من العام إلى الخاص، وبهذا يكون المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا.

الفصل الأول:

الإطار النظـــري للبنوك

التقليدية والبنوك الإسلامية

تمهيد:

يعتبر النظام البنكي ركيزة من ركائز النظام الاقتصادي والمالي لكل دولة، حيث يساهم في عملية التنمية الاقتصادية وذلك إلى الدور الذي يؤديه في المساهمة في إمداد النشاط الاقتصادي بالأموال الأزمة من اجل تنميته وتطوره، ومن المؤسسات المالية التي تمارس الوساطة المالية نجد البنوك التقليدية التي تقوم بقبول الودائع من العملاء ومنح القروض مقابل الفائدة، أما البنوك الإسلامية فهي تقدم مختلف أشكال التمويل لكن بما يتماشى مع مبادئ الشريعة.

وبناءا على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول كل من البنوك الإسلامية والتقليدية، من خلال أهميتها وخصائصها وأهدافها، وأوجه التشابه والاختلاف بينهما. و هو ما يتطلب منا دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التقليدية.

المبحث الثالث: حقيقة النوافذ الإسلامية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية من ضروريات العصر الحديث وواقعا فعالا وملموسا، وتعرف كذلك بعماد المصرفية المعاصرة وذلك لاعتمادها على مبدأ تشارك الربح والخسارة. وهذا ما يستدعي منا التعرض لماهية البنوك الإسلامية، أهدافها، خصائصها، ووظائفها، وأساليب التمويل المعتمدة

في تطويرها.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية

في هذا المطلب سنتناول تعريفا للبنوك الإسلامية وأهدافها وخصائصها.

أولا: تعريف البنوك الإسلامية

هو المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ومن خلال الوكالة بنوعيها العامة والخاصة[1] .

ويقصد بالمصارف أو البنوك الإسلامية كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزاماتها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية بوصفه تعاملا محرما شرعا[2].

كما تعرف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية المصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا بما يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية[3].

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بحيث لا تتعامل بالربا أخذا وعطاء.

ثانيا: خصائص البنوك الإسلامية.

من خلال القاعدة الرئيسية للبنوك الإسلامية وهي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن خصائص تلك البنوك تتفرع إلى: [4]

1-عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها.

---

[1]- محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل احمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010، ص189

[2]-محمد محمود العجلواني، البنوك الإسلامية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008، ص18.

[3]- سعيد علي محمد العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار الدجلة للنشر، ط1، 2011، ص296

[4]-خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2011، ص35

2-الالتزام بقاعدة الحلال والحرام.

3-إعطاء كل الجهود للمشروعات النافعة (الاستثمار المشاركة في أعمال يحللها الإسلام من أجل تنمية الزراعة والتجارة والصناعة من أجل الصالح العام).

4-العمل على تعبئة الادخار المجمد (المبعد عن التعامل مع البنوك التقليدية) في العالم الإسلامي.

5-توجيه كل الجهود نحو الاستثمار الحلال.

6-ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية.

7-تستمد البنوك الإسلامية إطارها الفكري الاقتصادي من نظرية الاستخلاف إذ تقوم هذه النظرية على أساس أن الله هو الخالق لهذا الكون، أما الإنسان فهو مستخلف في الأرض.

10- لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاولها رغم أنه يبقى الهدف أساسيا لها بوصفها مؤسسة مالية ومصرفية اقتصادية.[1]

ثالثا: أهداف البنوك الإسلامية.

في الوقت الذي يركز فيه البنك التقليدي على تنمية ثروة الملاك، فإن البنك الإسلامي يسعى إلى تنمية ثروة كلا من الملاك والمودعين، ونستطيع تحديد أهداف البنوك الإسلامية فيما يلي[2] :

1-الأهداف الشرعية:

تتمثل في تطبيق منهج الله في مجال المال والاقتصاد وتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وإبراز العمل الإنساني والجهد البشري باعتباره عنصرا هاما من عناصر الإنتاج و تحقيق النمو الشامل والالتزام في كل ذلك بإتباع أوامره واجتناب نواهيه، والتمسك بكل القيم الروحية والأخلاقية التي دعت إليها الشرائع السماوية.

2-الأهداف الاقتصادية:

وتتمثل في:

-توظيف أموال الأفراد والمؤسسات ودول العالم الإسلامي بداخله.

-تسيير انتقال رؤوس الأموال الإسلامية بين العالم الإسلامي ومن دول الفائض إلى دول النقص دون توسط العالم الخارجي.

[1] - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص36

[2] -محمد حسين الوادي، مرجع سابق، ص191

-إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق نفعه وضره ومصلحته ويحقق له التنمية المنشودة.

3-الأهداف الاجتماعية:

تتمثل الأهداف الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات التي تعمل في محيطها، عن طريق توظيف البنوك الإسلامية لمواردها بالشكل الذي يحدث الموازنة بين التحقيق الاقتصادي والربح الاجتماعي وذلك من خلال مراعاة الجانبين التاليين:

الجانب الأول: الدقة في اختيار المشاريع والاستثمارات التي سيعمل البنك على تمويلها والتأكد من قدرتها على سداد التمويل وتحقيقها العائد المناسب.

الجانب الثاني: إذ يحقق توظيف الموارد من طرف البنوك الإسلامية فرصا لرفع مستوى العمالة والدخول(الدخل) من المشروعات الممولة.

4-الأهداف الاستثمارية:

تستند الأهداف الاستثمارية للبنوك الإسلامية على دعامتين أساسيتين، أولهما تقوم على جذب أموال المواطنين، عن طريق نشر الوعي الادخاري، وترشيد السلوك الإنفاقي بين أفراد المجتمع، بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها، أما الثانية فتتجسد في توظيف هذه الموارد المدخرة بطريقة فعالة في المجالات الاقتصادية، والتي من شأنها تعظيم الربح ورفع الإنتاجية ومن هنا تتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للبنوك الإسلامية في الجوانب الإسلامية.[1] بالإضافة لـ:

أ-السعي لإيجاد المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال، من أجل وضع حد لمشكلة نقص حجم المدخرات، وصغر حجم التراكم الرأسمالي، بغية توفير الموارد الأزمة لتحقيق التنمية.

ب-العمل بكل الطرق وشتى الوسائل على إنهاء وتنشيط الاستثمار عن طريق الاستثمار الصريح الذي يقوم على تأسيس شركات جديدة بمختلف تخصصاتها.

ج-ترويج المشروعات الاستثمارية لحساب البنك أو لحساب الغير، أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والمقدرة الفنية ممن يحوزون على سمعة حسنة.

[1] - محمد العجلواني، مرجع سابق، ص30

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية والهيئات الشرعية المراقبة لها

يمارس البنك الإسلامي العديد من العمليات والأنشطة ويتضح أن أعمال البنوك الإسلامية تتمثل في الحصول على الأموال ثم العمل على تشغيلها مع مراعاة القواعد المصرفية الإسلامية لكافة العمليات بالإضافة إلى أداء الخدمات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: وظائف البنوك الإسلامية.

تقوم المصارف الإسلامية بالوظائف التالية: [1]

أ- **قبول الودائع:** تكون هذه الودائع على نوعين هما:

1-**الودائع الجارية:** هي حقوق على المصرف تعود على المودعين، حيث أن المصارف الإسلامية تضم الودائع الجارية إلى أموالها وتستثمرها بإذن صريح أو ضمني من قبل أصحابها، مع التزام المصرف برد هذه الودائع عند الطلب، تمنح بعض المصارف جوائز ومكافئات أو تقديم بعض الخدمات المجانية لتشجيع الجمهور على فتح حسابات جارية لديها.

2-**الودائع لأجل والودائع الادخارية:** يقبل المصرف الإسلامي ودائع العملاء الراغبين في مشاركة المصرف في عملياته الاستثمارية ويمكن تمييز أربع أنواع من هذه الودائع وهي ودائع التوفير، ودائع الاستثمار، ودائع لأجل، وودائع الاستثمار المخصص.

ب-الاعتمادات المستندية: تقدم هذه الخدمة لتجار الاستيراد والتصدير و الاعتماد لمستندي هو عبارة عن تعهد بالسداد والدفع من قبل المصرف للاعتماد نيابة عن عمل طالب الاعتماد (المستورد) لصالح حساب المستفيد من الاعتماد (المصدر) لدى مصرف في دولة أخرى.

ج-خطابات الضمان و الكفالات المصرفية: تعني الكفالة المصرفية تعهد كتابي يصدره المصرف بناءا على طلب عميله يتعهد بموجبه المصرف بضمان التزام عميله المكفول بمبلغ محدد خلال مدة معينة اتجاه طرف أخر) الدائن (في حالة فشل العميل بالوفاء بالتزاماته أو أخل بشروط العقد اتجاه الطرف الأخر(المدين).

د- تحصيل الأوراق التجارية.

هـ- الحوالة المصرفية.

و- صرف العملات الأجنبية.

ز-وظائف أمناء الاستثمار: يقوم أمناء الاستثمار في المصارف الإسلامية بتقديم الخدمات التالية:

[1]-سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص298

1-تأسيس وتسجيل الشركات والحصول على الموافقات الأزمة.

2-خدمات الاكتتاب بأسهم الشركات.

3-سمسرة التأمين.

4-تسويق وإدارة العقارات مقابل عمولة محددة.

2-تمويل الاستثمارات:

يمكننا تصنيف الاستثمارات حسب المعايير التالية:

أ-التمويل حسب أسلوب المشاركة: ينقسم هذا النوع إلى الأساليب التالية:

-**التمويل وفق أسلوب المضاربة:** تعني المضاربة عقد على الشراكة بين اثنين يقدم أحدهما رأس المال والأخر العمل ويكون الربح بينهما على حسب ما اتفقا عليه ومن خصائص نظلم المضاربة هو أنه يجعل لصاحب رأس المال مصلحة واضحة في نجاح المشروع الاستثماري لذلك يكون حريص على استثمار أمواله في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية.

-**التمويل وفق أسلوب الشراكة:** هي عقد شراكة يلتزم فيه شخصان أو أكثر بأن يساهم كلا منهم في مشروع اقتصادي من خلال تقديم حصة من رأس المال أو من العمل لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة، وتتخذ المشاركة الصيغ التالية:

- المشاركة بالتمليك.
- المشاركة المنتهية بالتمليك.
- المشاركة في صفقة واحدة.

ب-التمويل وفق أسلوب البيع: هناك عدة أنواع من هذا التمويل وهي:

1-التمويل وفق أسلوب المرابحة.

2-التمويل وفق أسلوب البيع لأجل.

3-التمويل وفق أسلوب البيع.

4-التمويل وفق أسلوب الإستصناع.

5-**التمويل حسب أسلوب الإجارة:** الإجارة هي مبادلة مال بمنافع (خدمات) مثل إيجار الدار بمبلغ معين وحده وهناك ثلاث أنواع من التأجير هي:

-التأجير التشغيلي.

-التأجير التمويلي.

-التأجير المنتهي بالتمليك[1].

6-التمويل بصيغة التورق المصرفي:

يعني التورّق شراء سلعة بثمن أجل وإعادة بيعها بثمن أقل نقدا (الغير البائع) بهدف الحصول على نقود، يستعمل هذا النوع من التمويل لتمويل المشاريع من غير أن يدخل المصرف كشريك فيها، وكذلك أداة جيدة للتمويل قصير الأجل حيث يوفر السيولة لطالبيها من غير اللجوء إلى التعامل الربوية.[2]

_أنشطة اجتماعية: تعد هذه الأنشطة أحد أهم المعالم المميزة للمصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية، ونذكر منها على سبيل المثال:

أ-تشجيع أصحاب الدخول المحدود على الادخار، وإتاحة الأوعية الادخارية المناسبة لظروف صغار المدخرين.

ب-إتاحة وتسيير التمويل للحرفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة، وإمدادهم بالمعلومات الاقتصادية والفنية الأزمة لمشروعاتهم.

ج-توجيه الاستثمارات لحل مشاكل المجتمع الذي تعمل فيه هذه المصارف حتى ولن اقتضى ذلك بمعدلات أعلى من الربحية يمكن تحقيقها من التوظيفات الاستثمارية في بدائل متاحة.

د-إخراج أموال الزكاة المستحقة في أموال هذه المصارف وتلقي الزكاة، وعموم الصدقات والهبات، من الراغبين، وإدارة هذه الأموال واستثمارها في إطار ضوابطها الفقهية إلى حين إخراجها إلى مستحقيها[3].

ثانيا: هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية:

1-تعريف هيئة الرقابة الشرعية: هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها و الإشراف عليها للتأكد من التزاماتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. [4]

2-تكوين هيئة الرقابة الشرعية:

أكدت هيئة المحاسبة والمراجعة وبالنسبة لتكوين هيئة الرقابة الشرعية واختيار أعضائها والاستفتاء من خدماتها على أن:

-يجب تكوين الهيئة الرقابية الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة.

---

[1]- سعيد علي محمد العبيدي، مرجع سابق، ص300

[2]- نفس مرجع، ص ص301، 302

[3]- نجاح عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح، الإقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط2، 2016، ص396

[4]-نفس المرجع، ص397

-يتم الاستغناء عن خدمات عضو هيئة الرقابة الشرعية بموجب توصية من مجلس الإدارة يعتمدها المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية.

3-ضرورة التنسيق بين هيئات الرقابة الشرعية.

ومن الجدير بالذكر أن تضارب فتاوى هيئات الرقابة الشرعية من مؤسسة لأخرى بصدد المعاملة المالية نفسها، وهو ما يحدث في واقع بعض المنتجات المالية في المؤسسات المالية الإسلامية المختلفة كالتورق المصرفي المنظم، يستدعي أن يتم التنسيق بين هذه المؤسسات حتى لا تتأثر بعض هذه المؤسسات بميزة تنافسية ترتكز على اختلاف الفتوى وقد تدفع إلى التباري في تطويع النصوص لمجاراة المنتجات المالية في الاقتصاد التقليدي، كما قد توقع ضررا بالغا بمصداقية التوجه الإسلام.

المطلب الثالث: أساليب التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية.

تعتمد البنوك التقليدية في نشاطها المصرفي على وسيلة واحدة هي القرض بفائدة، وإن تعددت أشكاله، بينما ترتكز البنوك الإسلامية على التمويل والاستثمار كوسيلتين مهتمين في نشاطها المصرفي وفق صيغ متعددة هي في الأصل عقود معروفة في الفقه الإسلامي.

هذه الصيغ متميزة ومتعددة تهدف كلها إلى تحقيق الربح الحلال ومن أبرز الصيغ:

أولا: المضاربة

1-تعريف المضاربة: تعرف المضاربة على أنها الوسيلة التي تجمع بين المال والعمل، بقصد استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها[1].

2-أشكال المضاربة: هناك شكلان للتمويل في المضاربة لدى المصارف المشتركة هما:

- المضاربة المشتركة هي أن يعرض المصرف الإسلامي باعتباره مضاربا على أصحاب الأموال استثمار مدخراتهم، والأرباح حسب الإنفاق.
- المضاربة المنفردة: وهي أن يقدم المصرف الإسلامي التمويل لمشروع معين ويقوم العامل بالأعمال، والأرباح حسب الإنفاق.

3-أنواعها: المضاربة نوعان:

-المضاربة المطلقة (تفويض غير محدود) : يكون للمضارب فيها حرية التصرف دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة.

-المضاربة المقيدة (تفويض محدود): هي التي يشترط فيها رب المال على المضارب

[1]-خلفان أحمد عيسى، صيغ الاستثمار الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص171.

بعض الشروط لضمان ماله، حيث يكون فيه تقيدات نوعية زمانية ومكانية[1].

4-شروط المضاربة: تتمثل في:

- يجب أن تكون قيمة المضاربة محددة المبلغ والعملة.

-يمكن الاتفاق على نسب مختلفة لتوزيع الأرباح بين المؤسسة المالية وعملها.

- لا يجوز للمضارب الاستدانة على حساب المضاربة.

-يجب أن يشير العقد إلى كافة المسؤوليات من تعد أو تقصير لكلا الطرفين[2].

ثانيا: المشاركة:

1-تعريف المشاركة يقصد بها شركة الأموال. وهي أي عقد ينشأ بين شخصين أو أكثر في رأس المال أو الجهد الإداري، بغرض ممارسة أعمال تجارية تدر الربح.

2-أنواع المشاركات: تتعدد المشاركات وفق المنظور إلى:

-المشاركة الثابتة (طويلة الأجل).

-المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك).

-المشاركة المتغيرة. بعض أنواع الشركات في الفقه الإسلامي: شركة الإباحة، شركة الأملاك، شركات العقد.

3-شروط المشاركة:

-يجب أن يتم تحديد حصة كل مشارك في رأس مال المشاركة.

-يمكن أن يقوم الشركاء بتوكيل أحدهم أو مجموعة منهم أو غيرهم.

-بمجرد انعقاد الشركة تنشأ عنها ذمة مستقلة للمشاركة.

-يمكن أن يتم توزيع الأرباح حسب اتفاق المشاركين.

ثالثا: المرابحة:

1-تعريف المرابحة: هي بيع بمثل الثمن الأول الذي تم به الشراء مع زيادة ربح، أي بيع الشيء بثمن شرائه من البائع الأول مع هامش من الربح معلوم ومتفق عليه.

[1] – وزان نوال، سعيدي فطيمة، اساتليب التمويل المعتمدة في تطور البنوك التقليدية والإسلامية، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر 2017-2018، ص44

[2] -خلفات أحمد عيسى، مرجع سابق، ص172

2-ضوابط الاستثمار عن طريق المرابحة للآمر بالشراء:

-تحديد مواصفات السلعة وزنا أو عدا أو كيلا أو وصفا تحديدا نافيا للجهالة.

-أن يعلم المشتري الثاني بثمن السلعة الأول الذي اشترى به البائع الثاني (المشتري الأول)

-أن يكون الربح معلوما.

-أن يتفق الطرفان على باقي شروط المواعدة من زمان ومكان وكيفية التسليم[1].

رابعا: بيع السلم

1-تعريف بيع السلم: هو بيع الشيء يقبض ثمنه ما لا، ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة وقد يسمى بيع السلف.

2-شروط السلم:

-يجوز إجراء عقد السلم لشراء كل سلعة مباحة.

-لا يجوز تقديم عربون قبل إجراء التعاقد.

-لا يجوز للمصرف أن يبيع بالسلم سلعة اشتراها بالسلم.

-يجب أن يتم تحديد أجل عقد السلم[2].

خامسا: الاستصناع:

1-تعريف الاستصناع: هو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وثمن محدد.

2-شروط الاستصناع:

-يجب أن يكون المبلغ الكلي للاستصناع معلوما لدى المستصنع والمصرف.

-يلتزم المصرف بتسليم السلعة المصنعة لعمليه.

-لا يتم تغيير قيمة عقد الاستصناع إلا إذا طلب العميل تغيير المواصفات ووافق المصرف على ذلك.

-يمكن أن يتضمن عقد الاستصناع خدمات ما بعد البيع التي تقدم عادة مع السلعة المصنعة الصيانة والضمان[3].

---

[1]- شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دائر وائل للنشر والتوزيع، 2007، ص-ص61-62

[2]-نعيم نمرود داوود، مرجع سابق، ص121

[3]- خلفان أحمد عيسى، مرجع سابق، ص182

سادسا: التورق

1-تعريف التورق: هو شراء سلعة معينة وإعادة بيعها لطرف ثالث بغرض الحصول على نقد.

2-شروط التورق:

-لا يمكن للمصرف أن يقوم ببيع السلع نقدا أو أجلا للعميل قبل شرائها.

-يمكن للعميل توكيل المصرف لبيع السلعة التي اشتراها بدلا منه.

-يجب أن يتم دفع قيمة السلعة كاملة.

-يجب أن يمكن المصرف عميله من قبض السلع.

سابعا: الإجارة

1-تعريف الإجارة: هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للتداول والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم.

2-أنواع الإجارة:

-الإجارة المنتهية بالتمليك.

-التأجير التمويلي

-التأجير التشغيلي.

3-شروط الإجارة:

-أن تكون السلعة المؤجرة من السلع المباح استعمالها.

-يجب أن تكون السلعة من الأصول ذات المنفعة.

-يمكن ينهي عقد الإجارة بإرجاع السلعة إلى المؤجر.

-يجوز للمؤجر أن يحصل على عربون لضمان إتمام عقد الإجارة.

ثامنا: البيع الآجل (البيع بالتقسيط): هو أن يتم تسليم السلعة في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم، سواء كان التأجيل للثمن كله أو لجزء منه.

تاسعا: المزارعة:

1-**تعريف المزارعة:** هي عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان بإقتسام الزرع بينهما، وتعتبر المزارعة" عقد شركة " بأن يقدم الشريك الآخر

العمل في الأرض.

2-شروط المزارعة:

-أهلية المتعاقدين (صاحب الأرض والمتعامل عليها)

-أن تكون الأرض صالحة للزراعة.

-بيان مدة المزارعة إذا كانت مثلا لسنة أو لسنتين أو لمدة معلومة.

-بيان نوعية المزارعة، أي نوع المحصول الذي سيزرع[1].

عاشرا: القرض الحسن:

1-تعريف القرض الحسن: عرفنا أن المصارف الإسلامية لا تمنح المتعاملين معها قرضا بالمعنى الذي تقوم به المصارف التقليدية، كما أنها لا تقوم بخصم الكمبيالات كما هو الحال في المصارف التقليدية، وذلك لأنه لا يجوز للمصرف تقاضي أي زيادة عن المبالغ الممنوحة في هذه الحالة.

2-مصادر تمويل صندوق القرض الحسن:

-يتم تمويل صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاصة.

-الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان)

-الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يفوضون المصرف بإقراض الناس قرضا حسنا.

[1]-هشام صباح الفخري (مجلة المنهل الاقتصادي، صيغ التمويل الإسلامي) قسم علوم الاقتصاد ،العدد 2أفريل 2010، ، جامعة حلب -سوريا، ص102

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك التقليدية

يعتبر البنك التقليدي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، ومن هنا فإن البنك التقليدي يعتبر وسيطا بين من يملكون فائض في الأموال ومن يحتاجونها، وسنحاول أن نقدم في هذا المبحث عرضا مختصرا عن البنوك التقليدية.

المطلب الأول: ماهية البنوك التقليدية

سنحاول في هذا المطلب عرض أهم التعاريف حول البنوك التقليدية أهميتها، أهدافها، أنواعها ووظائفها.

أولا: تعريف وأهمية البنوك التقليدية

يعتبر البنك التقليدي نوع من أنواع المؤسسات المالية التي نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التقليدي بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون إلى تلك الأموال[1].

يعرف المصرف التقليدي بأنه مؤسسة نقدية تقبل الودائع وتمنح الائتمان، وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء، وبهذا المعنى فإن المصرف يتولى مهمة تعبئة المدخرات من الأفراد والوحدات الاقتصادية المختلفة ذات الفائض وتقديم القروض للوحدات الاقتصادية من أفراد وشركات ذات العجز[2].

وتعرف أيضا على أنها منشآت هدفها قبول الودائع ومنح القروض واستثمار ما تبقى من الأموال لديها، إذا أنها تقبل الودائع تحت الطلب أو لأجل بإخطار سابق، وتقرض باعتماد شخص أو بضمان أو بالأوراق التجارية.[3]

من التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك التقليدية هي مؤسسات أعمال يتركز نشاطها الأساسي في الوساطة المالية بين ذوي الفوائض المالية وذوي الحاجة إليها، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع وإعادة استخدامها في شكل قروض مختلفة الآجال، وإضافة إلى ذلك فهي تقدم خدمات بنكية حديثة.

ومن هنا تأتي أهمية البنوك التقليدية في الاقتصاد الوطن، فهي تمثل وسيط مالي تقوم بتقديم خدماتها المالية إلى وحدات الفائض والعجز، وأغلب موجوداتها تستحق على وحدات اقتصادية غير مصرفية مثل القطاع العائلي وقطاع أعمال الحكومة، وتقوم البنوك التقليدية بإصدار التزامات على نفسها في صورة ودائع لغرض الحصول على الموارد المالية، أما رأس مال البنك ينجم عنه بيع الأسهم والحصول على الأرباح[4].

---

[1] – إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016، ص12

[2] – هيل عجمي جميل الخبابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2009، ص106

[3] – محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة–مصر، 2016، ص50

[4] –هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص107.

ثانيا: أهداف وخصائص البنوك التقليدية:

1-الأهداف: يسعى البنك التقليدي عند اختياره للأصول وتحديده لهيكلها إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية وهي:

❖ **السيولة:** تعني السيولة سهولة تحويل الأصول إلى نقود سائلة دون تعرض للقيمة الأصلية للأصل لأي خسارة أو أن الأصل يعتبر أكثر سيولة كلما أمكن تحويله إلى نقد بأقل جهد وأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن، ويقال أن الأصل الذي يتحول إلى نقد سائل بدون تكلفة أو مجهود وفي أسرع وقت ممكن يكون الأصل كامل السيولة.، والعكس بالعك، ويعتبر الأصل غير كامل السيولة أ تقل درج سيولته كلما استغرق الأصل وقتا وزادت تكلفة تحويله إلى نقود سائلة[1].

❖ **الربحية:** تسعى إدارة المصارف دائما إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب المصرف، إذ أن المعيار الأساسي المدى كفاءة الإدارة، وهو حجم الأرباح التي تحققها. وحتى يتمكن المصرف من تحقيق الأرباح يجب أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه، وتشمل إيرادات المصرف ما يلي:

- الفوائد الدائنة على التسهيلات الائتمانية.
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- عوائد العملة الأجنبية.
- إيرادات أخرى كعوائد الأوراق المالية.

أما فيما يتعلق بتكاليف المصرف فتشمل ما يلي:

- الفوائد المدينة على الودائع التي يقوم المصرف بدفعها.
- المصاريف الإدارية والعمومية.
- العمولات المدينة التي يدفعها المصرف إلى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدمات للمصرف ذاته[2].

❖ **الأمان:** لا يمكن للبنوك التقليدية أن تستوعب خسائر تزيد عن رأس مال الممتلك أي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين، وبالتالي إفلاس المصرف، لذلك تسعى البنوك التقليدية بشدة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة[3].

[1] – محمد الفاتح محمود بشير الغربي، نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص80

[2] – نيفين حسين، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الإمارات، الأمارات العربية المتحدة، 2017، ص10

[3] – نفس المرجع، ص10

ويمكن للمصرف أن يراعي من خلال سياساته في التوظيف تحقيق ملائمة والتوفيق بين الربحية والسيولة والأمان حفاظا على سلامة مسيرته وتحقيق أهداف مالكيه.

2-الخصائص: هناك عدة خصائص تتميز بها البنوك التقليدية عن غيرها وهي كما يلي:

-إن البنوك التقليدية تعتمد في الأساس في مزاولة نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال، وليس على مواردها الذاتية كرأس المال وغيره.

-أساس عمل البنك التقليدي هو المتاجرة بالنقود حيث أنها تقبل الودائع من الناس لديها بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها عل شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الأولى[1].

-تشكل الودائع للبنوك مصدرا رئيسا من مصادر أموالها، حيث تعتمد عليها أكثر مقارنة برأس مالها، وهذا ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر في عملياتها، مما يفرض عليها الحذر في إدارة هذه الأموال والحرص على التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية عند توظيف أموالها.[2]

ثالثا: أنواع البنوك التقليدية

يمكن تقسيم البنوك من حيث ممارستها للأعمال إلى:

1-البنوك التجارية: البنك التجاري هو بنك عام النشاط وغير متخصص من خلال تلقي الإيداعات ومنح القروض لكافة الأفراد والمؤسسات، وتشهد البنوك التجارية مرونة كبيرة في هذا المجال إذا لم تعد وظائفها تقف عند حد الوظائف النقدية و التمويلية التقليدية.

2-البنوك المركزية: يعرف المصرف المركزي بأنه مؤسسة حكومية تتولى الإشراف والرقابة على باقي المصارف، وإدارة النظام النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية.

ومن أهم وظائف البنوك المركزية:

-إصدار النقد والعملات الورقية والقانونية.

-قيامه بوظيفة مصرف الدولة من خلال احتفاظه بالحسابات الخاصة بالدولة.

-مراقبة الائتمان المصرفي كما ونوعا[3].

[1] - إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص17

[2] - نيفين حسين مرجع سابق، ص07

[3] - أنس بكري، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2001، ص85

3-البنوك الاستثمارية: هي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال من المساهمين أو من خلال طرح السندات في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم التمويل طويل الأجل في العادة تنتشر هذه البنوك في الدول المتقدمة خاصة الو.م.أ وانجلترا، وهي تشبه بنوك الأعمال في فرنسا.

4-البنوك المتخصصة: هي البنوك المتخصصة في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية، والزراعية، والصناعية، ....الخ[1].

رابعا: وظائف البنوك التقليدية

لاشك أن قيام أي بنك تقليدي يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه، بالإضافة إلى دورة في دعم الاقتصاد الوطني، ومن أهم هذه الوظائف:

-قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية، أو ودائع لأجل، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل وبضمانات معينة، للحصول على عائد مناسب من هذه العملية.

-المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية أو دعمها ماليا وكذلك تنمية المدخرات والاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني[2].

-تشغيل موارد الصرف على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة التوفيق بين سيولة المصرف وربحيتها وأمنها (العلاقة بين السيولة والربحية).

-القيام بوظائف مثل أعمال السمسرة وتقديم الاستثمارات (دراسات الجدوى) وأعمال أمناء الاستثمار[3].

-تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون، والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية

يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.

-تحصيل وخصم الأوراق التجارية.

-منح القروض (الائتمان).

-إصدار خطابات الضمان.

-فتح الاعتمادات المستندية[4].

[1]- محمد حسين الوادي، مرج سابق، ص106

[2]-إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص16

[3]- مصطفى كمال السيد الطايل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، إتحاد المصارف العربية، ط1، 2009، ص39

[4]- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سابق، ص76

المطلب الثاني: الأساليب المعتمدة في تمويل البنوك التقليدية

تحتاج البنوك إلى موارد مالية لتمويل مختلف العمليات الإنتاجية وكذا تنمية وتطوير مختلف الاستثمارات لذلك تلجأ إلى إصدار الأسهم والسندات في السوق المالية وأيضا تعتمد على مصادر خارجية تتمثل في القروض بمختلف أنواعها وأشكالها.

أولا: صيغ التمويل المباشرة المعتمدة في تمويل البنوك التقليدية.

1- تعريف الأوراق المالية

أ- تعريفها: تعتبر الأوراق المالية في طبيعتها محررات كتابية قد تمثل حق ملكي وحصة في الربح المحقق مع الحق في الإدارة مثل الأسهم أو حق دائنيه مقابل فائدة مثل السندات أو حق ملكية مثل صكوك الاستثمار ووثائق الاستثمار.

ب- أنواع الأوراق المالية: وتنقسم إلى:

❖ **الأسهم:** هي من أهم أنواع الأوراق المالية الأكثر استعمالا وتداولا، وهي عناصر صكوك متساوية القيمة وقابلة للتداول بالطرق التجارية.

***خصائص الأسهم:**

-عدم قابلية السهم للتجزئة.

-قابلية السهم للتداول.

-التساوي في القيمة الاسمية.

-تحديد المسؤولية بقدر قيمة السهم.

***أنواع الأسهم:**

أ -**الأسهم العادية:** وهي الأسهم التي تمنح صاحبها الحقوق العادية التي لا يمكن فصلها عن للسهم ومقوماته، مثل: الحق في المشاركة في الجمعيات الانتخاب، حق التصويت.

ب -الأسهم الممتازة: هي الأسهم التي تتميز بمزايا تختلف عن الأسهم العادية ولا تتمتع بها، وتغطي لحاملها حقوق إضافية على الحقوق الأساسية كحامل السهم العادي مثل:

-حق الأولوية في الحصول على الأرباح.

-حق استيفاء فائدة ثابت.

-حق استرداد قيمة الأسهم بكاملها عند التصفية.

-أن يكون السهم الممتاز أكثر من صوت واحد في الجمعية العمومية للمساهمين[1].

❖ **السندات:** تعرف السندات على أنها صكوك قابلة للتداول تمثل مديونية على الشركة إذ تمثل قرضا طويل الأجل يعقد عن طريق الاكتساب العام.

***خصائصها:** تتمثل في:

-يمثل السند دينا طويل الأجل.

- تعتبر السندات قروض جماعية مقسمة إلى أجزاء متساوية.

- القابلية للتداول شأنه في ذلك شأن السهم.

***أنواع السندات:** هناك عدة أشكال للسندات:

1-من حيث الضمان: هناك سندات مضمونة وسندات غير مضمونة.

2-من حيث الإصدار: هناك سندات دولية وسندات أجنبية.

3-من حيث تاريخ الاستحقاق: هناك سندات قصيرة الأجل) تقل مدة استحقاقها عن خمس

1 سنوات (سندات طويلة - سنوات)، سندات متوسطة الأجل) مدة استحقاقها تتراوح مابين5 الأجل (هي التي تزيد مدى استحقاقها عن عشر سنوات).

4-من حيث قيمة الإصدار: هناك نوعين، سندات تصدر بقيمة اسمية، وسندات تصدر بأقل من قيمتها.

5-من حيث السداد: نميز كذلك نوعين سندات تسدد بعد تاريخ الاستحقاق، وسندات تسدد قبل تاريخ الاستحقاق.

ثانيا: صيغ التمويل غير المباشرة في تمويل البنوك التقليدية

1-القرض:

أ- **تعريف القرض:** يعرف القرض على أنه كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه شخص أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر.أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاجتماعي أو كفالة الضمان[2].

➢ **مشروعية عقد القرض:** وهي تكمن في:

[1] - وزان نوال، سعيدي فهيمة، أساليب التمويل المعتمدة في تطور البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة ماستر، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017، ص ص10-11

[2] - محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص210

أ –**مشروعيته في القرآن الكريم:** حيث وردت عدة آيات في القرآن الكريم تدل على مشروعية القرض نذكر منها:

قوله تعالى:﴿"مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾"سورة الحديد، الآية، 11[1]

وقوله تعالى:﴿ إِن تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ."﴾ سورة التغابن، الآية 17[2]

ب –مشروعيته في السنة: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا، نفس الله عنه كربة من كروب يوم القيامة، ومن يسر معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه".

ج –بالإجماع: أجمع المسلمون على جواز القرض، وأن الأمة لا تزال تتعامل به منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا، والعلماء يقرونه من غير إنكار أحد منهم، حيث كان الصحابة يقرضون ويقترضون[3].

- **خصائصه:** يتمتع القرض بعدة خصائص وهي:

–القرض عقد رضائي أي أنه يتم بمجرد تلاقي الإيجاب والقبول بين المقرض والمقترض.

–القرض عقد ملزم للطرفين : وذلك لما ينشأ من التزامات متقابلة.

–عقد القرض عقد معاوضة: هو العقد الذي يوضع لمصلحة جميع المتعاقدين.

–عقد القرض عقد تبرع.

- **شروط القرض:** تتمثل في:

أ –شروط عامة لصحة عقد القرض:

***شرط الرضا:** أي توفر رضا كلا من الطرفين.

***شرط المحل:** بحيث يعتبر عقد القرض للمال الذي يقع عليه العقد.

***شرط السبب:** أي الدافع والحافز من عقد القرض.

[1] – سورة التغابن، الآية 11

[2] – سورة التغابن، الآية 17

[3] – رقيق علاء الدين، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مذكرة ماستر، قسم الشريعة، جامعة حمه لخضر الوادي، 2017–2018، ص29

ب –شروط خاصة لعقد القرض: هناك شرط واحد خاص دون غيره ويجب توفره لصحة هذا العقد ويتمثل في شرط تقديم الضمانات، أي للمقرض في عقد القرض الحق

في اشتراط تقديم رهن أو كفيل حتى يضمن حقه.

- **أنواعه:**

–**بحسب الهدف:** قروض استهلاكية، قروض إنتاجية، قروض استثمار.

–**بحسب المدة والأجل:** قروض قصيرة الأجل، قروض متوسطة الأجل، قروض طويلة الأجل[1].

2–الفوائد المصرفية:

- ✓ **تعريفها:** هي الفوائد البسيطة التي يسحبها القانون المدني ويلتزم بها المدين إما الاتفاق أو بنص القانون عند عدم وجود اتفاق.
- ✓ **أنواعها:** تتمثل في:

–**الفوائد التأخيرية** : تتمثل في التعويض عن التأخير في تنفيذ الالتزام الذي محله نقود وهذا التعويض يمكن في نسبة مئوية من مقدار هذا الالتزام، أو قد يكون إداريا أو موافقة مادية.

–**الفوائد التعويضية:** هي الفوائد التي تكون مقابلا أو عوضا عن الانتفاع بمبلغ النقود يلزم بها المدين وقد تكون في ذمته، مثل الفوائد التي يلتزم بها المقترض.

الآثار الناتجة عن الفوائد المصرفية: هناك عدة آثار تنجم عن التعامل بالفوائد المصرفية وهي:

–أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف.

–أثر سعر الفائدة على التضخم.

–أثر سعر الفائدة على تشوه هيكل السوق.

–أثر سعر الفائدة على الكفاءة الاقتصادية[2].

[1] – وزان نوال، سعيدي فهيمة، مرجع سابق، ص ص27–28

[2] – يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية(دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن) أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2007، ص ص73–74

المطلب الثالث: آلية وكيفية تحول مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي

بعد أن أدرك الكثيرين بأنهم بحاجة إلى تنظيم حياتهم الدنيوية عن طريق تجسير العلاقة بالسماء لاسيما إذا علمنا بأن الأساس الذي تقوم عليه الصناعة المصرفية هو بعدم الفصل بين أمور الدين والدنيا.

أولًا: آلية تحول مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي.

إن عمليات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ينبغي اتخاذ واعتماد بعض المعايير والأسس علما أن هناك عدة دوافع جعلت المؤسسات المصرفية والمالية أن تتحول لعمل أنشطة الصيرفة الإسلامية منها:

1-الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال الابتعاد عن التعاطي والتعامل بالربا والالتزام بالكسب الحلال وتحقيق مقاصد الشريعة في المحافظة على الدين، النفس، العقل، المال، اي استبعاد التعامل بالفائدة.

2-تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال التعامل بصيغ التمويل الإسلامي من مرابحة، مشاركة، مضاربة، بيع السلم، استصناع[1].

3-نجاح تجربة التحول للعمل المصرفي الإسلامي في البنوك الأخرى من خلال توجيه المدخرات إلى المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية.

4-انخفاض معدل المخاطرة وزيادة الربحية بما يسمى القروض الحسنة بدون فوائد.

ثانيا: كيفية تحول مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي تحتاج عملية التحول إلى بنك يقدم خدمات مصرفية وفقا لأسس الشريعة الإسلامية لعدة خطوات جوهرية أهمها:

-التخلص من نسبة الربا الموجودة في رؤوس أموال البنوك الربوية[2] ، وفقا لقوله تعالى:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ**[3] ﴾. البقرة 278

-تشكيل هيئة للفتوى والرقابة الشرعية التي تقوم بالإفتاء الشرعي بشأن كل أعمال البنك وعملياته.

-تدريب الموظفين على أساليب العمل الجديدة، وقد يلجأ البنك إلى تغيير اسمه إلى اسم آخر يعبر عن هويته الجديدة.

---

[1] - صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2014، ص431

[2] -صيد الفوائد، وقفات مع تحول البنوك الربوية إلى إسلامية، عبد الله بن حميد الفلاسي، 2020/07/18، سا18: 24، www .saaid.net

[3] - سورة البقرة الآية 278-279

–تغيير سياسات المصرف من حيث النظرة إلى مصادر أمواله وطرق استخدامها إضافة إلى البحث عن أساليب استثمارية جديدة تختلف عنها في المصرف الربوي[1].

ثالثا: أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية.

يؤدي التزام البنوك الإسلامية في معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية إلى تميزها عن البنوك التقليدية بحيث تختلف وتتشابه معها في عدة أشكال.

أ –أوجه التشابه:

- كلاهما مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق ربح .
- كلاهما وسيط مالي بين طرفين .
- كلاهما يقدم خدمات مصرفية للعملاء، كالصرافة، والحوالات، والحساب الجاري، وغيرها .
- كلا النوعين من البنوك لابد لهما من الالتزام بكافة الأوامر والتعليمات التي تصدر من المصرف المركزي.
- أن كلا من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يخضعان لرقابة مالية من قبل المصرف
- المركزي[2].

ب –أوجه الاختلاف: إن طبيعة وطريقة العمل المتبعة في كلا من النظامين التقليدي والإسلامي تفرض وجود أوجه اختلاف وافتراق بينهما، ونلخص هذه الاختلافات كما يلي:

✓ البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا أخذا وعطاء وأساس ذلك التحريم الشريعة الإسلامية، قال الله تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ اللهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**﴾ سورة البقرة، الآية 275،[3] أما البنوك التقليدية فتعتمد في توظيف الأموال على الإقراض بسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة المقترض.

✓ البنك الإسلامي لا يستطيع إصدار الأسهم لما تقوم عليه من فائدة ربوية، بينما البنك التقليدي يستطيع إصدار الأسهم الممتازة.

يستمد البنك التقليدي موارده الخارجية من الودائع والقروض على أساس فائدة، أما البنك الإسلامي فلا يقرض ولا يقترض بفائدة ويوجد به حسابات الاستثمار، (حساب الاستثمار العام يؤسس على قواعد المضاربة المطلقة، حساب الاستثمار الخاص يؤسس على قواعد المضاربة المقيدة)[4].

✓ تخضع البنوك الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المالية إلى الرقابة الشرعية على مجموع أعمالها للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة، أما البنوك التقليدية فتخضع لأحكام الرقابة المالية فقط.

---

[1] –صيد الفوائد، مرجع سابق

[2] – نعيم نمرود داوود، مرجع سابق، ص78

[3] – سورة البقرة، الآية 275

[4] – بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص76

- ✓ البنوك الإسلامية تتعامل في حدود الأموال الموجودة لديها ولا توظفها في نشاطات محرمة، بينما لا يلتزم البنك التقليدي غالبا في تعاملاته واستثماراته بالشريعة الإسلامية.
- ✓ من ناحية تحديد العائد وتوزيع الأرباح في البنوك التقليدية تقوم بتحديد سعر الفائدة مقدما، فيكون عائد البنوك ممثلا في العائد على الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة مع تحمل المقترض وحده قيمة الخسارة سواء كانت بسببه أو لم تكن، أما البنوك الإسلامية فتحقق الربح من خلال أنشطة استثمارية حقيقية وإذا ما وقعت خسارة يتحملها المصرف الإسلامي[1].

[1]-سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009

المبحث الثالث: حقيقة النوافذ الإسلامية

درست في هذا المبحث الجوانب المتعلقة بالنوافذ الإسلامية من حيث مفهومها وخصائصها، إجراءات فتحها، والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: ماهية النوافذ الإسلامية

أولا: تعريف النوافذ الإسلامية

هي وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية تشرف على مراقبتها هيئات شرعية.

ثانيا: أسباب نشأة النوافذ الإسلامية

لقد تعددت الآراء حول الأسباب التي دعت العديد من المصارف التقليدية لإنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية يمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

- رغبة المصارف التقليدية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال .
- تلبية الطلب الكبير المتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية .
- المحافظة على عملاء المصارف الربوية من النزوح إلى المصارف الإسلامية .
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من المصارف الإسلامية .

ثالثا: خصائص النوافذ الإسلامية:

تتميز الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية بعدة خصائص من أهمها:

- عمل النوافذ الإسلامية يراعي جميع أنشطتها وخدماتها الجانب الشرعي على عكس الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية.
- تخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابية شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية. من أبرز الصيغ التمويلية على مستوى النوافذ الإسلامية هي: المضاربة، المشاركة، المرابحة والإجارة.
- حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعمل على أساس عقد المضاربة الشرعي.

رابعا: أهداف النوافذ الإسلامية

يمكن إجمال أهم الأهداف في:

- استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية .
- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد .
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية .
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي .
- تشجيع الاستثمار و محاربة الاكتناز[1] .

المطلب الثاني: إجراءات فتح نافذة إسلامية في بنك تقليدي

بعد أن لاحظنا أن هناك إجراءات كثيرة لتحويل مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي سواء كانت إجراءات فنية أو قانونية وذلك بعد أن أصبحت الفروع أو النوافذ الإسلامية هي متنفس آخر مطلوب للمصارف التقليدية، على أن يكون التدرج لمدة ثلاثة سنوات لدراسة تجربة النوافذ الإسلامية.

وعلى هذا الأساس لابد من اتخاذ إجراءات شديدة الحرص والحذر للاعتماد على ضوابط وشروط لابد منها لغرض فتح هذه النوافذ أو الفروع ومنها:

- لابد من أن يكون الفرع أو النافذة لديها استقلالا ماليا وإداريا.

أن يكون هناك توجها يقر بهذه الاستقلالية من قبل الهيئة العامة ومجلس الإدارة وذلك بغرض مراقبة نشاط النافذة أو الفرع ينبغي أن تكون هناك هيئة للرقابة الشرعية والفتوى الشرعية للإشراف على الالتزام بالأحكام الشرعية.

وأخيرا وليس أخرا، ينبغي أن يكون هناك التعامل من خلال عقود وآليات شرعية تقر من قبل هيئات شرعية بحيث تتجنب المحرمات أي أن لا تختلط خلالها بحرام غيرها، وأن تكون لها هيئة شرعية بشأن هذه الفروع أو النوافذ (شأن المصارف الإسلامية)، وإن من المحرمات التي يجب اجتنابها:

- الغرر والجهالة في العقود .
- بيع مالا يملك.
- أن تشتري السلعة إن العين أولا ثم بيعها (نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع مالا يملك).
- عدم التعامل مع الخمور والسجائر.
- اجتناب التحايل والغش[2].

[1] -رقيق علاء الدين، مرجع سابق، ص- ص06-14

[2] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 440.

ومن هذا المنطلق على الفروع والنوافذ الإسلامية التي تعمل وفق لأحكام الشريعة الإسلامية أن تجتنب الربا في تجميع الأموال وفي طريقة توظيفها واستثمارها.

كما لا ينبغي أن تختلط أموال وأرباح الفرع الإسلامي بأموال وربا المصرف التقليدي وحتى يتحقق ذلك لابد أن تكون مستقلة ماليا، وإداريا، محاسبيا.

لذلك لكي تتحقق إسلامية النافذة أو الفرع أن يكون لها:

1-إداريا: أن يكون للفرع عقود ونماذج عمل وآليات تنفيذ خاصة بها معتمدة من الهيئة الشرعية، كما ان يكون لها ادارة مستقلة لها من الموظفين يتبعون مباشرة لها.

2-الاستقلال المالي: أن يكون رأس مال المساهمين جزءا من رأس المال بقيمته الاسمية أي بدون ان تضاف اليه الفوائد المتراكمة .

3-الاستقلال المحاسبي: من حيث حسابات العملاء وحسابات الفروع الإسلامية تكون مستقلة نهائيا عن حسابات المصرف التقليدي و حسابات عملائه حتى لا تختلط أموالها بأموال غير مشروعة.

فعند وجود ميزانية خاصة بالفرع الإسلامي سهلة بحيث تستقل موجوداتها ومتطلباتها كنا تستقل إيراداتها ومصروفاتها[1].

المطلب الثالث: تحديات النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها.

1-التحديات: واجه العمل المصرفي خلال المرحلة الماضية العديد من التحديات الصعبة التي لابد من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها واستمرارها، ونورد أهم هذه التحديات فيما يلي:

- **غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي:** عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والمصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية والمراقبة لها.
- **ضعف وندرة الموارد البشرية:** تعتبر أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا والقادم مستقبلا، ونجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة للعمل فيها.
- **اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية:** وهذا الاختلاف يكون ناتج عن:

-اختلاف هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية يصاحبه تفسيرات مختلفة.

-فتاوى هيئات الرقابة الشرعية التي تبنى أساسا على المعلومات المقدمة حول المنتج موضوع الفتوى.

[1] صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص 441.

❖ **ضعف أو عدم وجود أسواق مال متطورة:** يعتبر عائقا كبيرا أمام المصارف الإسلامية لاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل.

❖ صغر حجم المصارف الإسلامية[1] .

2-عوامل النجاح: هناك متطلبات وعوامل أساسية ذات أهمية بالغة لابد من تواجدها عند إنشاء النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية هي كثيرة ولكن سنقوم بحصر بعضها كما يلي:

❖ **التخطيط العلمي:** في بداية أي عمل أو نشاط لابد من التخطيط مسبقا قبل القيام بأي خطوة لاسيما إذا كان هذا النشاط يدر ربحا، وينطبق هذا القول على النوافذ الإسلامية والتي يرغب البنك التقليدي عن طريقها بالعمل بالنشاطات المصرفية الإسلامية بهدف الحصول على ربح، ويعتبر الربح شرطا لاستمرارية البنك التقليدي في تقديمه للنشاطات. المصرفية الإسلامية.

❖ **الالتزام الشرعي:** يعد الالتزام الشرعي من أهم عوامل النجاح لأي بنك يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، فمتى ما تم تعيين هيئة رقابة شرعية وأحكمت الرقابة على عمليات النوافذ الإسلامية وطبيعة المنتجات والخدمات التي تعمل على تقديمها، وثم التأكد من سلامة عقودها بهذه الحالة نستطيع القول إن النوافذ الإسلامية لديها التزام شرعي.

❖ **تأهيل الكوادر البشرية:** يعتبر وجود الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة جيدا عنصرا ومتطلبا مهما من متطلبات النجاح بالإضافة إلى وجود الوسائل التكنولوجية المتطورة، ولاسيما النوافذ الإسلامية فإذا وجدت هذه العناصر فإنه ليس من الصعب على هذه النوافذ تحقيق النجاح.

❖ **تطوير السياسات والنظم:** تختلف طبيعة نشاط العمل المصرفي الإسلامي عن النشاط التقليدي، فلابد أن يكون هناك استمرارية في التطوير في النظم المحاسبية والفنية والعملياتية وكذلك السياسات والإجراءات المتبعة بشكل يتناسب مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي، ويعتبر هذا العنصر مهما لابد من توفره من أجل ضمان نجاح عمل النوافذ الإسلامية.

❖ **سوق النقد بين البنوك الإسلامية:** يعتبر جزءا من السوق المالي الإسلامي، ويعمل على توفير مصادر لاستثمارات ذات تمويل قصير الأجل، وتقديم التسهيلات اللازمة لمشاريع المؤسسات المالية الإسلامية، ويتم عن طريقه تنفيذ السياسات النقدية والتي تؤدي إلى أحداث استقرار في النظام المصرفي.

❖ **تعدد المنتجات المالية الإسلامية:** تطورت الصناعة المصرفية الإسلامية بشكل كبير واستحدثت الكثير من المنتجات والخدمات وعقود التمويل الشرعية، والتي تلبي الاحتياجات الاقتصادية ومتطلبات العملاء ورغباتهم، حيث تعمل هذه المنتجات بكفاءة في المؤسسات المالية الإسلامية وتحقق المصداقية الشرعية، والهدف من ابتكار وتطوير هذه المنتجات هو كسب ثقة المتعاملين [2] .

---

[1]-رقيق علاء الدين، مرجع سابق، ص 19

[2]-سهى مفيد أبو حفيظة، أمد سفيان تشي عبد الله، إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين (الفرص والتحديات)، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد 11، 2019، ص ص168 -167

خلاصة الفصل:

توصلنا إلى ما يلي:

- ❖ إن البنوك الإسلامية ليست مجرد مؤسسات تجارية أو استثمارية تستهدف الربح، وإنما هي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها الاستثمارية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها.
- ❖ إن البنوك التقليدية تعتبر من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، لهذا تعد من أهم الركائز التي تستند إليها أية نهضة اقتصادية ولذلك تسعى إلى تحقيق أهدافها (للسيولة، الربحية، الأمان) التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ أصبحت الفروع والنوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية واقعا متجسدا في الكثير من المؤسسات المصرفية مهما اختلفت الدوافع، والتي هدفت إلى بيان الحكم الشرعي للتعاملات والمعوقات والتحديات التي تواجه العمل المصرفي عند تقديم الخدمات بالإضافة إلى دوافع فتح هذه النوافذ أو الفروع .

الفصل الثاني:

دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال تجربة الجزائر ومقارنتها بالتجارب الدولية الرائدة

تمهيد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين بروز ظاهرة اِتجاه عدد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية، وانتشرت هذه النوافذ بشكل كبير جدا خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، أين شهدت المصارف الإسلامية وأنواع الاستثمارات المالية الإسلامية الأخرى اِستقرار مالي بعد ما حصل من هزات أربكت كبرى المؤسسات المالية العالمية وأوقفتها في شراك الإفلاس، مما جعل المسؤولين البنكيين في شتى الدول يهتمون بالبحث في آليات وصيغ التمويل والمشاركات الإسلامية والبحث عن كيفية الاستفادة من الخصائص المالية الايجابية التي تميزها عن التعاملات التقليدية، إذ توجهت البنوك التقليدية (كخطوة أولى) نحو فتح شبابيك أو نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية بهدف الاستفادة من عوامل استقرار الاستثمارات الإسلامية والاستحواذ على حصة من السوق المصرفية وتحقيق أرباح إضافية، إلى جانب دور بالغ الأهمية ألا وهو جذب شريحة من العملاء ممن يفضلون المعاملات المتوافقة والشريعة الإسلامية. ويعتبر هذا التوجه (حتى من غير المسلمين) اعترافا ضمنيا من البنوك التقليدية بأهمية ونجاح التمويل المصرفي الإسلامي و المصارف الإسلامية بشكل عام نظرا لما شهدته هذه الأخيرة من نمو سريع على الصعيد العربي الإسلامي والعالمي كما لاقت اهتماما ورواجا كبيرا من قبل الأوساط الأوروبية، وفيما يلي عرض موجز لتجارب بعض البنوك التجارية العربية و العالمية التي خاضت تجربة فتح نوافذ إسلامية بما في ذلك التجربة الجزائرية، وهذا يستلزم دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة التجارب الدولية الناجحة (بنك ماليزيا، البنك البريطاني، بنك الإمارات).

المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري.

المبحث الثالث: اِعتماد آلية النوافذ الإسلامية بالجزائر.

المبحث الأول: دراسة التجارب الدولية الناجحة (بنك ماليزيا، البنك البريطاني، بنك الإمارات):

شكلت النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات وكذا نمو وتيرة الصناعة المالية الإسلامية عامل جذب البنوك التجارية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية ولو في بعض صورها، مما أدى إلى ظهور ظاهرة اتجاه العديد من البنوك التجارية الربوية لسلوك سياسة التحول الكلي أو الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي بتبني مداخيل عدة في عملية التحول من ضمنها مدخل إنشاء و وفتح نوافذ وفروع إسلامية لتقديم خدمات مالية إسلامية تراعي أحكام الشريعة الإسلامية.

من خلال هذا المبحث سنتطرق لكل من بنك "بوميبترا" الماليزي و البنك الإسلامي البريطاني و بنك المشرق الإماراتي بِاعتبارها إحدى أهم البنوك التي قامت بفتح نوافذ إسلامية تابعة لها تقدم من خلالها خدمات مالية إسلامية.

المطلب الأول: التجربة الماليزية كتجربة دولية ناجحة

تزامنا ومرحلة انتشار المصارف الإسلامية قامت العديد من البنوك التقليدية بإنشاء وحدات إسلامية متخصصة وفتح نوافذ و فروع لتقديم منتجات تتوافق والشريعة الإسلامية، وفي هذا السياق تعد ماليزيا تجربة رائدة ومميزة في أسلمة النظام المصرفي التقليدي بشكل جزئي، ومثالا يحتذى به في الاستقرار السياسي والاقتصادي بِاعتبار أن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة و أغلبية السكان مسلمين إلى جانب ديانات أخرى، وهو ما سمح بالتعايش بين النظامين التقليدي والإسلامي تحت مسمى "النظام المصرفي المزدوج".وتدعيما لتوجه ماليزيا نحو إقامة نظام مصرفي لا ربوي اصدر البنك المركزي قوانين و تشريعات تشجع تأسيس مصارف إسلامية، وتقديم البنوك التقليدية خدمات مصرفية إسلامية، وتبعا لذلك اتجهت البنوك التقليدية إلى فتح نوافذ ووحدات خاصة للمعاملات الإسلامية ومن أشهرها "بنك بومي بترا التجاري" وفق مبدأ التدرج وتحت رقابة هيئة شرعية، والذي تبين انه أسلوب فعال وكاف لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية بأقل تكلفة ممكنة، بل و إن من النوافذ الإسلامية من تحول إلى مصرف إسلامي، وهو ماساهم في دعم ونمو وتطور مسيرة الصيارفة الإسلامية في ماليزيا.[1]

[1] معارفي فريدة و مفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، الدوافع و المتطلبات، تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية و الإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد3، جامعة بسكرة، مارس 2014، ص 266.

بدأ الحديث عن البنوك الإسلامية في ماليزيا في عام 1963 م، عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل إلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج، حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها "تأبون حجي" تهتم بادخار المال و الاستثمار في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية لأتدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية، وبعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل البنوك الإسلامية.

وقد أصدرت الحكومة الماليزية قانون البنوك الإسلامية عام 1982 والذي يشمل تأسيسها وعملها والإشراف عليها من طرف البنك المركزي بشكل يماثل البنوك التجارية مع الأخذ بمبادئ النشاط الإسلامي وبقاء النظام كنظام أصل.[1]

حسب إحصائيات بنك ماليزيا المركزي فإن نسبة 98 بالمائة من البنوك التجارية الكبرى فتحت نوافذ إسلامية، وبلغت البنوك التجارية ذات النوافذ الإسلامية 13 بنكا تجاريا.وهو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] سليمان عبد الله، مؤتمر المصارف الاسلامية في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية، مجلة نيوز اليمن، 22\03\2010، ص 01.

جدول رقم: (1.1): عدد الفروع والنوافذ الإسلامية في ماليزيا:

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع المصرف الإسلامي	80	120	122	122	128	132
النوافذ الإسلامية	07	06	07	08	08	13

المصدر: قطب مصطفى سانو، في أفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية تجربة ماليزيا نموذجا، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات الإسلامية المالية معالم الواقع وأفاق المستقبل، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة أيام 17، 16، 15 ماي 2005، ص 1568.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد فروع المصارف الإسلامية في ماليزيا يزداد من سنة إلى أخرى ليصل سنة 2003 إلى 132 فرعا، كما أن النوافذ الإسلامية أيضا تزداد كل سنة لتصل سنة 2003 إلى 13 نافذة إسلامية.

سنتناول الآن دراسة تحليلية لبنك بومي بترا التجاري كأهم بنك خضع لتجربة فتح نوافذ إسلامية داخل فروعه التجارية:

1. نشأة بنك بومي بترا التجاري:

يعتبر بنك بومي بترا من اكبر البنوك التجارية في ماليزيا، تأسس في أكتوبر 1965 برأس مال قدره 20 مليون رينجيت، وباشر أعماله في فيفري 1966.وأنشأ نافذة للمعاملات الإسلامية رسميا في 1993/02/25 ومابين 1995/02/25 و 1993/03/04 اقتصرت أعمال النافذة الإسلامية على توفير المستلزمات الأولية لبدأ العمل مثل إعداد الأدوات و الأجهزة و اختيار العاملين، و لم يتم طرح خدمات مصرفية إسلامية من طرف نافذة المعاملات الإسلامية إلا بعد انضمامه إلى النظام المصرفي اللاربوي في 1993/03/04.

2. الإجراءات المصاحبة لتأسيس نافذة للمعاملات الإسلامية في بنك بومي بترا التجاري:

بناءا على الهيكل التنظيمي لبنك بومي بترا الماليزي في إنشاء نافذة للمعاملات المالية الإسلامية تتلخص خطة تأسيس النافذة الإسلامية في النقاط التالية:

1.2. إعتماد مبدأ التدرج:

حيث تبنت الحكومة سياسة المرونة والتشجيع على تأسيس مصارف إسلامية أو فتح المصارف التقليدية نوافذ إسلامية حسب ما جاء في توصيات اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي.

2.2. فصل رأسمال البنك:

اقتطع بنك بوميبترا في بداية تأسيسه النافذة الإسلامية ما مقداره 5000.000 رينجيت ماليزي من أمواله الخاصة لتمويل المعاملات الإسلامية التابع له، وذلك لفصل نتائج الأعمال الإستشارية الربوية من غيرها الشرعية لتجنب اختلاط المال الحلال بالحرام .[1]

3.2. إنشاء لجنة إستشارية شرعية:

أنشأ بنك بوميبترا الماليزي ضمن نافذة المعاملات الإسلامية هيئة رقابة شرعية مكونة من عالمين متخصصين كعضوين في اللجنة الإستشارية الشرعية تطبيقا لقرارات البنك المركزي.[2]

4.2. إحلال خدمات مصرفية إسلامية:

تقدم النافذة الإسلامية في البنك التجاري محل الدراسة منتجات مصرفية إسلامية جديدة و مبتكرة تقوم على مبادئ الشريعة المتعارف عليها عالميا.

3. المنتجات الإسلامية المقدمة في بنك بوميبترا التجاري:

تقوم نافذة المعاملات الإسلامية في بنك بوميبترا بتجميع الموارد المالية في حسابات مصرفية متوافقة والشريعة الإسلامية ومن ثم توظيفها في مجالات إستثمارية مربحة كما يلي:

1.3. حسابات مصرفية متنوعة: وتتمثل فيما يلي:

- **حساب الوديعة الجاري:** يتطلب 1000 رينجيت ماليزي كحد أدنى لفتح الحساب، ويقوم على مبدأ "الوديعة المضمونة" .

[1] معارفي فريدة و مفتاح صالح، مرجع سابق، ص ص: 276.277.

[2] WWW.Garis pandean1_islamic ،Consulte le25 /05/2020 ،13: 45h .

- **حساب وديعة التوفير:** يتطلب مبلغ 100 رينجيت لفتح الحساب دون رسوم مفروضة إلا إذا سحب المودع أمواله قبل أشهر بعد الإيداع بموجب دفتر الحساب .

- **حساب الإستثمار المشترك:** يقوم هذا الحساب على عقد "المضاربة الشرعية" بين المودع و البنك، بحيث يتم اِستثمار الأموال المودعة في الفترة المحددة وتوزيع الأرباح المتفق بينهما.

- **حساب الإستثمار المخصص:** لا يختلف عن الحساب السابق من حيث المواصفات، إلا أن استثمار الأموال تخصص لمشروع معين و بشكل منفصل عن الأموال الأخرى.

2.3. أنشطة اِستثمارية متنوعة: وتتمثل في:

~ **برنامج البيع بالثمن الأجل:** يقوم على عقد بيع المرابحة الشرعية بالثمن الأجل .

~**برنامج "معاملة رأس المال العامل":** هو تسهيل بنكي يقوم على أساس بيع المرابحة وبيع الدين .[1]

3.3. منتجات إستثمارية في السوق المصرفي الاسلامي:

أنشأت الحكومة الماليزية سوقا نقديا إسلاميا لتسهيل تعاملات البنوك المنظمة إلى النظام المصرفي اللاربوي، وتشارك نافذة المعاملات الإسلامية لبنك بوميبترا الماليزي في هذا السوق من خلال أربع أدوات إستثمارية هي: [2]

- **شهادات الاستثمار الحكومية:** هي إصدارات حكومية بدون فائدة تقوم وفقا لمبدأ القرض الحسن .

- **سندات المضاربة كجاماس:** من إصدارات شركة كجاماس عام 1994 بمبلغ كلي للسندات 30.000.000 رينجيت، تقوم على أساس المضاربة.

- **سند القبول المصرفي اللاربوي:** هي الكمبيالة الإسلامية تم إصدارها عام 1991 بهدف تشجيع التجارة المحلية والخارجية، وهي نوعان: 1. سند الشراء والإستيراد 2. سند البيع و التصدير.

[1] سندس ريحان باهي، دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية، دراسة تجارب دولية رائدة، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017\2018، ص ص: 90.91.

[2] محمد صبري بن زكريا، نافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجاريةدراسة حالة بنك بوميبترا الماليزي، رسالة ماجيستير في الإقتصاد، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، 1999.

ْ **صكوك الدين:** تم طرحها عام 1990، وهي عبارة عن سندات مديونية تثبت لحاملها مبلغ الدين المكتوب نتيجة التعامل بالبيع الأجل بين المتعاملين.

4. تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية بنك بوميبترا الماليزي:

أظهرت تجربة ماليزيا في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نافذة إسلامية في بنك بوميبترا التجاري نتائج إيجابية و أخرى سلبية نوضحها في النقاط التالية: [1]

1.4. إيجابيات التجربة:

وتتمثل فيما يلي:

نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية عموما في ماليزيا كنتيجة للدعم الحكومي والإرادة السياسية الحكيمة، والترشيد الفكري الدائم هي من أهم العوامل لتوسيع الأعمال المصرفية الإسلامية .

زيادة إقبال غير المسلمين في التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وتلاشي الإعتبارات العقيدية والدينية في التعامل مع مصرف إسلامي مما ترتب عنه ثنائية في تعايش النظامين.

أثبتت التجربة الماليزية أن إعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن.

أظهرت الدراسة التطبيقية للأعوام الثلاث (2000/1999/1998) كفاءة الأداء المالي و نجاح الأعمال المصرفية الإسلامية التي تقوم بها نافذة المعاملات الإسلامية مقارنة ببنك بوميبترا التقليدي.

2.4. سلبيات التجربة:

وتتمثل فيما يلي:

- ✓ وجود بعض المخالفات الشرعية في بعض الأنشطة المصرفية التي تقوم بها النافذة الاسلامية والتي خالفت ما إستقر عليه رأي جمهور علماء المسلمين، مثل بيع العينة وبيع الوفاء وبيع الديون وغرامات التأخير، مما جعلها غير مقبولة عند عامة المسلمين خارج ماليزيا.
- ✓ شبهة الخلط في الأموال بين أموال البنك التقليدي المتأتية من التعامل بالفائدة و هو الربا، وبين أموال البنك الاسلامي المتأتية من التعامل بصيغ البنوك الإسلامية.

[1] معارفي فريدة و مفتاح صالح، مرجع سابق، ص ص: 280.279.

المطلب الثاني: التجربة البريطانية كتجربة أوروبية ناجحة

تعتبر بريطانيا من الدول الأوروبية التي تحتل الصدارة في مجال تطبيق خدمات مصرفية إسلامية والسباقة لفتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية، حيث ظهر النشاط البنكي الإسلامي في بريطانيا بأواخر السبعينات وبداية الثمانينات(1978.1979)، إذ سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الإستثمارية الإسلامية بالعمل في لندن.و في أكتوبر 2004 ولد أول بنك إسلامي بكل مواصفات البنوك الإسلامية وهو البنك الإسلامي البريطاني بعد مجهودات من الحكومة البريطانية لتعزيز دور البنوك الإسلامية في السوق المالي اللندني إيمانا منهم بمبدأ المنافسة، حيث بلغ عدد البنوك التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى 22 بنكا، منها 5 بنوك إسلامية و17 بنكا تقليديا له نوافذ تقدم من خلالها منتجات البنوك الإسلامية.[1]

وأكدت دراسة قام بها بنك "لويدز إ س بي" البريطاني أن ثلاثة أرباع المسلمين ببريطانيا يتمولون بتمويل إسلامي، ويتوقع في غضون أربع سنوات أن يصل حجم التمويل الإسلامي ببريطانيا بمقدار 500 مليار دولار حاليا.

وتجدر الإشارة أن خلافا للمسلمين من يتعامل مع الفروع الإسلامية على أساس فكرة قوة إقتصاديات منطقة الخليج المدعمة بالعوائد النفطية الكبيرة و مشاريع البنية التحتية الضخمة.[2]

1. البنك الإسلامي البريطاني:

تم ترخيص البنك الإسلامي البريطاني من قبل السلطات المالية البريطانية في أغسطس عام 2004، وتم اِفتتاح أول فرع في لندن سبتمبر من العام نفسه، ويوجد لدى البنك حاليا ثمانية فروع: أربعة في لندن، وإثنان في برمنجهام، وواحد في ليستر، وواحد في مانشتر، كما أن البنك يقدم العديد من المنتجات و المعاملات المصرفية الشرعية وأن أغلبية زبائنه من المسلمين و غير المسلمين الذين يرغبون في إستخدام البنوك بطريقة أخلاقية، ويصل عددهم إلى 45 ألفا، كما تم فتح أكثر من 68 ألف حساب.[3]

---

[1] فؤاد بن علي، البنوك الإسلامية في أوروبا: الواقع و الأفاق، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد12، 30 أفريل 2013، ص: 01.

[2] فلاق علي و سالمي رشيد، النوافذ الإسلامية الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية و الغربية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الرابع، العدد2، جامعة المدية، الجزائر، 14\07\2018، ص: 174.

[3] سندس ريحان باهي، مرجع سابق، ص: 99.

يعتبر البنك الإسلامي البريطاني أول بنك في بريطانيا و أوروبا كلها، وجاء إختيار بريطانيا لتمثيل التجربة الإسلامية في أوروبا نتيجة لعدة عوامل أهمها وجود ما يقارب 2 مليون مسلم يعيشون فيها بالإضافة للعدد الكبير من المسلمين الذين لهم علاقات أعمال ببريطانيا أو يزورونها بصفة متكررة، وهذه الحوافز ميزت بريطانيا كأول سوق واعد في أوروبا للبنوك الإسلامية والنجاح الذي حققه البنك فيما يتعلق بعدد العملاء وحجم الحسابات يؤكد صحة قرار إنشاء البنك في بريطانيا، والبنك الإسلامي البريطاني يقدم حاليا العديد من الخدمات التي تفي بالحاجات الأساسية للعملاء من الأفراد والشركات والعمل جار حاليا لتطوير و زيادة حجم و عدد الخدمات المصرفية لتلبية جميع إحتياجات العملاء.[1]

2. تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الدولارات (2004-2007):

نما حجم الودائع التي إستقطبها البنك الإسلامي البريطاني خلال السنوات الثلاثة الأولى من فتحه لنافذة إسلامية ويظهر ذلك جليا في الشكل الموالي:

الشكل رقم: (1.1): تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الجنيهات بين (2004-2007):

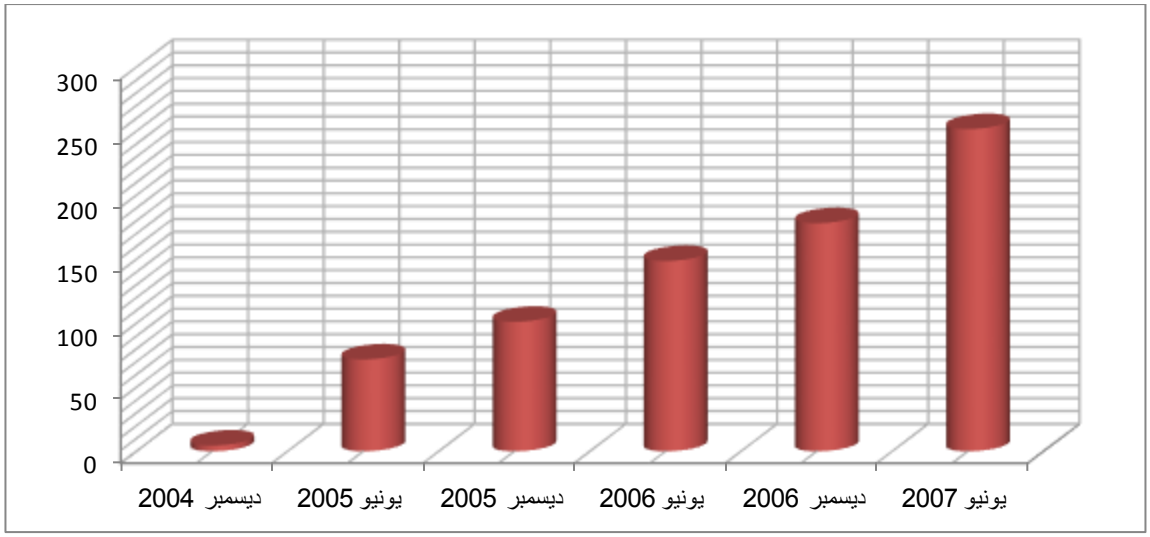

Source : « The city- UK Excellence ،2007 ،UK Trade & Investment Services . In Islamic Finance ". P. 10

[1] https: //www.argaam.com/ar/article ،24/01/2008 ،a14: 32h .

من خلال الشكل يمكننا القول أن البنك الإسلامي البريطاني نجح في اِستقطاب شريحة لا بأس بها، كما نجح في زيادة حجم الودائع من خلال فتحه لنوافذ إسلامية، وبالتالي فإن تطبيق فتح نوافذ إسلامية يؤثر في تطور نسبة الودائع لدى البنك.

إن التطورات التي حضي بها البنك الإسلامي البريطاني ترجع لتوفر عدد من العوامل تتمثل في: [1]

- ✓ اِعتماد البنك على مؤسسات تعليمية و تدريبية تساعد نوافذها الإسلامية على تسويق منتجاتها في السوق البريطانية مع اِستخدام سعر مرجعي لها للتعامل بين البنوك بلندن، واِعتماده كذلك على مؤسسات إستشارية قانونية مكنته من تصدر الترتيب العالمي.
- ✓ اِعتماد البنك على 200 دراسة علمية و هو ما يمثل 66 بالمئة والتي تناولت جانب التمويل و المصرفية الإسلامية من زوايا مختلفة.

3. تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية. البنك الإسلامي البريطاني:

من خلال ما سبق يمكن تلخيص نتائج التجربة البريطانية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فيما يلي: [2]

البنك الإسلامي البريطاني كان ومازال رائدا في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية في بريطانيا وأوروبا بكل ما تحمله الريادة من معان، ولاشك بأن نجاح البنك في اِجتذاب ما يقارب من 40 ألف عميل خلال هذه الفترة القصيرة يؤكد الدور القيادي للبنك، خاصة في ضوء التحديات و القيود التشريعية والضريبية والتي تم حل معضمها مؤخرا بالتعاون مع السلطات المعنية في بريطانيا.ويعود نجاح التجربة البريطانية و حصولها على المرتبة الريادية بمجال الصيرفة الإسلامية لعدة عوامل منها:

- ✓ الإرادة السياسية الداعمة لهذا التوجه لإنجاح مشروع الصيرفة الإسلامية في ظل التحولات التي يشهدها العالم المالي، حيث أقدمت السلطات البريطانية إلى تشجيع بنوكها و مؤسساتها بإقتحام تجربة الصيرفة الإسلامية محليا و دوليا، وتزامنت تلك الإرادة مع فتح فروع إسلامية في المشرق العربي والبلدان الإسلامية التي تشهد نموا ملحوظا في المالية الإسلامية.

[1] أحمد مهدي بالوافي، عبد القادر حسين شاشي، التمويل الإسلامي في بريطانيا، الفرص و التحديات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2011، ص ص: 19.17.

[2] فلاق علي و سالمي رشيد، مرجع سابق، ص: 174.

- ✓ إن المنتجات المالية الإسلامية متواجدة منذ 30 سنة لكن سعت مؤخرا السلطة في سن تشريعات وتقنين خدمات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف الترويج للمملكة البريطانية كمركز للتمويل الإسلامي في الغرب.
- ✓ إن الهيئات الرقابية في الصناعة المصرفية تمثل صمام الأمان الذي يحافظ على الإستقرار الإقتصادي ويضمن قيام البنوك بدورها الهام و الحيوي في تحقيق النمو الإقتصادي.

المطلب الثالث: التجربة الإماراتية في مجال فتح النوافذ الإسلامية

تتجسد التجربة الإماراتية في مجال فتح النوافذ الإسلامية في العديد من التجارب الرائدة، ولقد وقع اِختيارنا على تجربة المشرق الإماراتي(أفضل بنك إماراتي لسنة 2003 و بنك مزدوج بعد أن كان بنك ربوي فقط) لدراسة تجربته في التحول الجزئي إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية بداية من سنة 2006، أي منذ 09 سنوات، حيث سيتم تقييم ودراسة أثر إنشاء نوافذ إسلامية بهذا البنك على سيولة المصرف وكذا ربحيته و نشاطه .[1]

1. نشأة بنك المشرق الإماراتي:

بنك المشرق هو بنك عربي إماراتي و بنك مساهمة عامة مدرج في سوق دبي المالي منذ أبريل 2000، تم تأسيسه في يناير 1967 م في الإمارات المتحدة، و يعد مقره الرئيسي في دبي بالإضافة إلى فروعه والشركات الزميلة و التابعة له، يقدم خدمات مصرفية على أعلى مستوى وكان يعرف سابقا بإسم "مصرف عمان "، يقدم بنك المشرق مجموعة من المزايا للعملاء منها فتح حساب جاري، الودائع التي تبدأ من عشرة ألاف جنيه مصري، تقديم بطاقة التيتانيوم الإئتمانية للعملاء بالإضافة إلى البطاقة الكلاسيكية الإئتمانية .

يعتبر المشرق من أكبر المؤسسات المالية الوطنية الرائدة في دولة الإمارات العربية والمنطقة، إلى جانب وجوده المتنامي في بلدان المنطقة مثل: قطر و البحرين و مصر و الكويت و دول أخرى حول العالم.[2]

بدأ البنك تجربته بتقديم خدمات و منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال إنشاء شركة مستقلة تابعة له برأسمال أولي قدره 500 مليون درهم تحت إسم "بدر إسلامي"، وكانت مهمتها الأساسية تمويل الشركات و تمويل المشروعات و الصكوك و منتجات أسواق المال بما يتوافق مع أحكام الشريعة

[1] قومية سفيان و بلعزوز بن علي، تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الجتماعية و الإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، ص: 58.

[2] http: //www.mashreqbank.com ،consulte le 26/07/2020 ،12: 38h .

الإسلامية، وكانت الشركة تخضع لرقابة هيئة شرعية تابعة لمصرف المشرق مهمتها التأكد من شرعية المنتجات و الخدمات المقدمة من طرف الشركة.وبعد النجاح الذي حققه "بدر الإسلامي" قررت إدارة مصرف المشرق التحول للعمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية وذلك عن طريق إنشاء قسم أو إدارة خاصة بتقديم الخدمات و المنتجات المصرفية الإسلامية عبر 58 من فروعها التقليدية تعمل بشكل مستقل عن المصرف الرئيسي و تخضع لرقابة هيئة شرعية و ذلك تحت إسم "المشرق الإسلامي".[1]

2. تقييم أداء بنك المشرق قبل و بعد تحوله الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي بفتح نوافذ إسلامية:

يمكن دراسة أثر إنشاء النوافذ الإسلامية على أداء المصارف التقليدية وذلك بإستخدام مجموعة من النسب المالية التي تقيس كل من سيولة و ربحية و نشاط المصرف.

1.2دراسة أثر إنشاء نوافذ إسلامية على سيولة بنك المشرق:

الجدول رقم: (1.2): سيولة البنك المشرق قبل و بعد فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2013.2007):

(الوحدة: مليون درهم)

	الفترة	النقدية وشبه النقدية	الودائع	النسبة		الفترة	النقدية وشبه النقدية	الودائع	النسبة
قبل فتح نافذة إسلامية	Q1/2007	14657009	43447432	33.73%	بعد فتح نافذة الإسلامية	Q2/2010	25438527	54156268	46.97%
	Q4/2007	28159970	61683736	45.65%		Q4/2010	27025677	58199299	46.43%
	Q1/2008	25606623	64701980	39.57%		Q1/2011	27088875	57488915	47.12%
	Q4/2008	15367016	63814356	24.08%		Q4/2001	24879475	52640253	47.26%
	Q1/2009	16483409	63836996	25.82%		Q1/2012	22438354	51250034	43.78%
	Q4/2009	28438014	60629455	46.90%		Q4/2012	20943763	53435278	39.19%
	Q1/2010	24391232	53667009	45.44%		Q1/2013	20624086	54648990	37.73%
	-	-	-	-		Q3/2013	19145153	57501583	33.29%

[1] http: //www.alittihad.details ،consulte le 26/07/2020 ،a11: 55h.

من الجدول نلاحظ أن نسبة الودائع قبل فتح نافذة إسلامية في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2010 لم تتجاوز 47 بالمئة، في حين أن نسبة الودائع بعد فتح نافذة إسلامية في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013 تجاوزت 47 بالمئة، وبالتالي نقول أن هناك فروق جوهرية بين نسبة السيولة العامة للمصرف قبل و بعد فتح نافذة إسلامية، ومن ثم نستنتج أن التحول الجزئي بفتح نوافذ إسلامية له أثر معنوي على السيولة العامة لمصرف المشرق، إذ أنه ساهم في زيادة سيولة بنك المشرق.[1]

2.2. دراسة أثر إنشاء نوافذ إسلامية على ربحية بنك المشرق:

يمكن دراسة ربحية البنك من خلال الإعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية والنتائج موضحة:

الجدول رقم: (2.2): عائد حقوق الملكية لبنك المشرق قبل و بعد فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2007-2013) (الوحدة: مليون درهم)

	الفترة	الربح	حقوق الملكية	النسبة		الفترة	الربح	حقوق الملكية	النسبة
قبل فتح النافذة الإسلامية	Q1/2007	480043	8320301	05.76%	بعد فتح النافذة الإسلامية	Q2/2010	509088	11982987	04.24%
	Q4/2007	2125995	10484398	20.27%		Q4/2010	836602	12384982	06.75%
	Q1/2008	506126	10724671	04.71%		Q1/2011	304724	12306201	02.74%
	Q4/2008	1732069	10682399	16.21%		Q4/2011	861042	12803850	06.72%
	Q1/2009	528089	10911226	04.83%		Q1/2012	299906	12771296	02.34%
	Q4/2009	1064539	11847492	08.98%		Q4/2012	1370636	13820255	09.91%
	Q1/2010	286235	11800026	02.42%		Q1/2013	448216	13605060	03.29%
	.	.	.	.		Q3/2013	1327991	14537499	09.13%

[1] http: //www.mashreqlislami.consulte le 26/07/2020 ،a14: 36h.

من الجدول نلاحظ أن ربحية البنك المرتبطة بحقوق الملكية متناقصة خلال السنوات (2007.2010) أي قبل فتح البنك لنافذة إسلامية، بينما ربحية البنك المرتبطة بحقوق الملكية متزايدة خلال السنوات (2010.2013) أي بعد فتح البنك لنافذة إسلامية، وبالتالي نقول أن هناك فروق جوهرية بين ربحية البنك قبل و بعد فتح نافذة إسلامية، ومن ثم نستنتج أن التحول الجزئي بفتح نوافذ إسلامية ساهم في زيادة ربحية بنك المشرق.[1]

3.2.دراسة أثر إنشاء نوافذ إسلامية على نشاط بنك المشرق:

يمكن تقييم نشاط البنك من خلال تطبيق نسبة توظيف الموارد و ذلك بالإعتماد على الجدولين التاليين:

الجدول رقم: (3.2): توظيف الموارد لبنك المشرق قبل و بعد فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2007.2013)

(الوحدة: مليون درهم)

الفترة	الإستثمارات	حقوق الملكية	النسبة		الفترة	الإستثمارات	حقوق الملكية	النسبة
Q1/2007	43458896	51767733	83.94%		Q2/2010	54252992	25566139	82.02%
Q4/2007	53610842	72168134	74.28%		Q4/2010	51689697	70584281	73.23%
Q1/2008	59585325	75426651	78.99%	بعد فتح	Q1/2011	50963874	69795116	73.01%
Q4/2008	39168049	74496455	92.84%	النافذة	Q4/2011	47746918	65444103	72.95%
Q1/2009	67172668	74748222	89.86%	الاسلامية	Q1/2012	17466135	64021330	27.28%
Q4/2009	59540166	72476947	82.15%		Q4/2012	48919218	67255533	72.73%
Q1/2010	57182588	65467035	87.34%		Q1/2013	50669257	68254050	74.23%
.	.	.	.		Q3/2013	49158044	72039082	68.23%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق خلال سنوات الدراسة .

من الجدولين نلاحظ أن نسبة توظيف الموارد لبنك المشرق قبل و بعد فتح نافذة إسلامية قد إنخفضت خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2013، وهذا يشير إلى وجود فروق في نسبة توظيف الموارد قبل و بعد فتح نافذة إسلامية، ومنه فإن لإنشاء نافذة إسلامية أثر كبير في نسبة توظيف الموارد لبنك المشرق.

[1] http: //www.mashreqalislami.com ،consulte le 26/07/2020 ،16:02h.

ويعود سبب إنخفاض نسبة توظيف الموارد بعد فتح نافذة إسلامية إلى الإنخفاض الذي حصل في حجم الإستثمارات للمصرف بعد التحول، وذلك نتيجة الأثار السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الإقتصاد العالمي ككل، مما أدى إلى كبح نمو الأنشطة الإستثمارية للمصرف .[1]

من خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج الإيجابية للتجربة الإماراتية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فيما يلي: [2]

خلصنا من خلال دراسة تجربة تحول بنك المشرق الإماراتي جزئيا إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية، إلا أن فتح هذه الأخيرة كان لها أثر على أداء البنك و ذلك رغم أن الفترة المدروسة بعد التحول لم تكن كبيرة، كما أنها كانت مزامنة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008والتي تعتبر من أبرز الصعوبات التي واجهت البنك في مراحله الأولى من التحول.

أثر التحول الجزئي للبنك بفتح نوافذ إسلامية إيجابيا على سيولة المصرف، في حين لم يكن لذلك التحول تحسن في ربحية المصرف و توظيف الموارد، وذلك راجع إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الإقتصاد العالمي كله والتي تزامنت مع التحول مباشرة.

إن نجاح فكرة فتح نوافذ إسلامية والتي مكنت من تجاوز الأزمة المالية العالمية دفع بالبنوك الإماراتية إلى تبني هذه الفكرة وتجسيدها على أرض الواقع.

[1] http: //www.mashreqalislami.com ،consulte le 26/07/2020 ،a20: 40h.

[2] قومية سفيان و بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 60.

المبحث الثاني: النظام المصرفي الجزائري

لقد اِحتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية وتزداد أهميته من يوم للآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة و مع التحولات العميقة التي شهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية، وعليه فإن الجهاز المصرفي الجزائري هو أحد العناصر الاقتصادية الهامة فهو مرآة عاكسة للتنمية الاقتصادية من خلال اِستعماله لتقنيات أكثر فعالية، والبنوك هي المعبر فعلا عن تقدم النظام الاقتصادي وتقهقره، وعليه فإن كل خطوة تخطوها الجزائر في ميدان الإصلاحات لابد أن ينعكس ذلك على النظام البنكي من حيث التنظيم و الأداء.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى:

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري (مفهومه، أهميته، مكوناته، أهدافه، هيكله).

المطلب الثاني: الجهاز المصرفي في الجزائر في ظل قانون النقد والقرض (90-10).

المطلب الثالث: تحليل واقع و دور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون (90-10).

المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري (مفهومه، أهميته، مكوناته، أهدافه، هيكله).

في ضوء ما شهدته الساحة الإقتصادية من تغيرات وتطورات هامة خاصة على الصعيد المالي و المصرفي، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى: تعريف الجهاز المصرفي و أهميته، مكوناته وأهدافه.

أولا: تعريف الجهاز المصرفي

لقد تعددت تعاريف الجهاز المصرفي، من أهمها نذكر ما يلي:

التعريف الأول: يقصد بالجهاز المصرفي: "مجموع المصارف العاملة في بلد ما، والذي يظم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المتعلقة بمنح الإئتمان، والسلطة المسؤولة عن السياسة النقدية هي البنك المركزي و الخزينة العامة".[1]

التعريف الثاني: هو ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والإستثمارات، والتي تمثل الأساس الإئتماني للاقتصاد القومي و يعمل في إطار عدد من السياسات و التوجيهات التي يتولاها البنك المركزي و التنسيق مع السياسات الإقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الجهاز المصرفي على أنه: مجموعة المصارف أو البنوك التي تتبع أنظمة و قواعد محددة أو معينة .

ثانيا: أهمية الجهاز المصرفي

تظهر أهمية الجهاز المصرفي بِاعتباره المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية للدولة وذلك من خلال ما يلي: [3]

- زيادة النمو الإقتصادي وتشجيع عملية الإدخار و الإستثمار لدى المواطنين.
- تشجيع التجارة الخارجية بتقديم التمويل غير المباشر بفتح الإعتمادات المستندية اللازمة لعمليات الإستيراد و التصدير.

[1] Gobin ،Gilles ;les opération bancaires et leurs abondement économiques ،duuod ،1980 ،p ;04 .

[2] عبد المطلب عبد المجيد، إقتصاديات النقود و البنوك، الأساسيات و المتحدثات، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2007، ص ص: 20.19.

[3] عبد الله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين، عمان، 1996، ص: 19.

- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة، كما أنها تلعب دورا هاما في التخفيض من مشكلة البطالة من خلال التوظيف الكامل .
- تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الإستثمارات، وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع.

ثالثا: مكونات الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي عموما من البنك المركزي الذي يأتي في قمة الجهاز المصرفي، ومجموعة من البنوك التي يشرف عليها، وبالتالي سيتم التعرض في هذا المطلب إلى البنك المركزي والبنوك التجارية وكذا البنوك المتخصصة والإسلامية.

1. البنك المركزي:

يعرف البنك المركزي بأنه المؤسسة النقدية التي تقع في قمة الهرم للجهاز المصرفي للبلد، والتي تنحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود ورسم السياسة النقدية التي تهدف لتحقيق الإستقرار النقدي وثبات الأسعار و المحافظة على قيمة النقود، إضافة إلى قيامها بمهمة الإشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها بما يتلاءم والسياسة الإقتصادية .[1]

2. البنوك التجارية: (سبق التطرق إليها)

نختصر تعريفها في كونها: بنوك الودائع التي تتعامل بالإئتمان (المباشر و غير المباشر) وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب، والحسابات الجارية و ينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود .[2]

3. البنوك المتخصصة:

هي بنوك تتخصص في منح الإئتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره، مثل البنوك العقارية و الزراعية و الصناعية.[3]

[1]محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة، ط1، عمان، 2007، ص: 202.

[2]سامر جلدة، كتاب البنوك التجارية التسويق المصرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2008، ص: 18.

[3]رابح شيلق، مطبوعة لطلبة الماستر في إقتصاد نقدي و بنكي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020\2019، ص: 8.

4. البنوك الإسلامية: (سبق التطرق إليها)

نختصر تعريفها في كونها: بنوك تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية و التي تحرم الربا، وهي تعمل على تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية كما تخضع للضوابط التي يقررها البنك المركزي، وهي بنوك ليست تجارية لأنها لا تتعامل بالفائدة، وتمول حسب عمليات الإدخار.[1]

رابعا: الأهداف الرئيسية للجهاز المصرفي:

البنك كغيره من منظمات الأعمال يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف و تتمثل فيما يلي: [2]

- **أهداف مالية:** وتتمثل في:
  - ✓ سعي البنوك إلى تحقيق و تعظيم الربح
  - ✓ تعظيم معدل العائد على الإستثمار
  - ✓ المحافظة على قوام معقول من السيولة
- **أهداف مرتبطة بالخدمات المصرفية_(الأهداف الإنتاجية):** وتتمثل في:
  - ✓ تقليل الوقت الضائع وتخفيض تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.
  - ✓ تنويع و تطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.
- أهداف خاصة بالبقاء و الإستمرار و تجنب الأخطار
- أهداف خاصة بالنمو والمحافظة على الموارد المالية و البشرية و حمايتها
- أهداف جماعية و بيئية_تتمثل في تحقيق مستويات مرضية من العوائد أو الخدمات لأطراف التعامل الداخلي و الخارجي .

خامسا: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري

يتكون الجهاز المصرفي الجزائري الحالي من 29 بنكا و مؤسسة مالية، حيث يقف على رأسه البنك المركزي الجزائري المؤلف من قطاعين رئيسيين هي المصارف والمؤسسات المالية بشقيها العام والخاص.

[1] حسين محمد سمحان، كتاب أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، عمان، 2013، ص: 42.

[2] إلهام طراد، مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي(ل م د)، تخصص: تمويل مصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015\2016، ص: 7.

إن المميز للجهاز المصرفي الجزائري هو هيمنة المصارف العمومية والتي تمثل حصريا حسب الإطار القانوني الذي تجسده كل هيئة، وهو كالأتي:

شكل رقم (2.1): هيكل الجهاز المصرفي اجزائري الحالي .

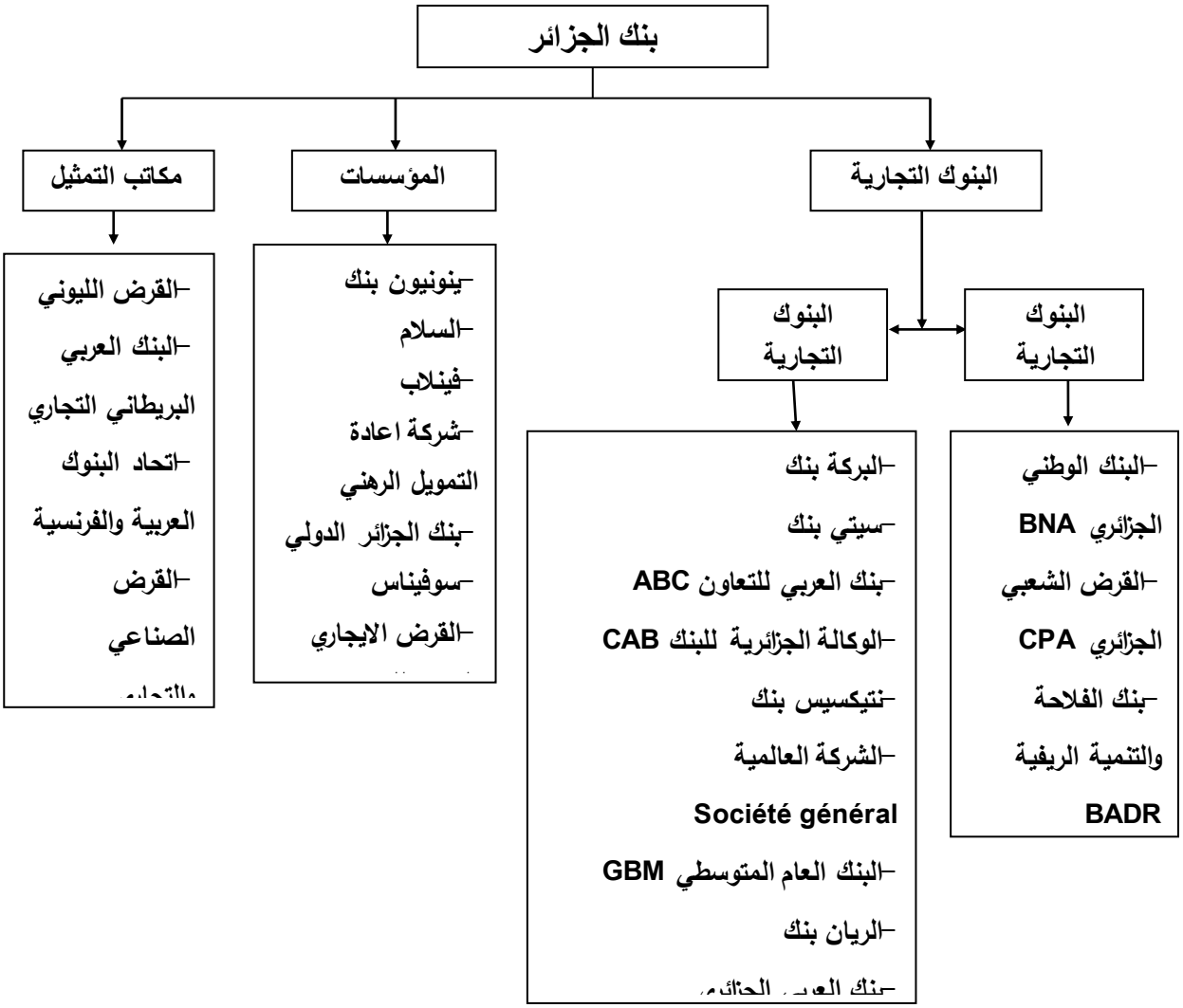

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا من معلومات من الموقع الرسمي بنك الجزائر، Hhttp:// www.bank-of-algeria.dz أطلع عليه بتاريخ 24- 06- 2020 على الساعة 20: 11

المطلب الثاني: الجهاز المصرفي في الجزائر في ظل قانون النقد و القرض (10.90)

رغم الجهود المبتذلة من طرف السلطات الجزائرية لإصلاح المنظومة المصرفية في عقد الثمانينات من القرن الماضي إلا أنه لم يستكمل تأسيس النظام المصرفي الجزائري إلا في 1990.04.14 تاريخ صدور قانون النقد و القرض 10.90 الذي جاء إستكمالا الإطار القانوني لإصلاح الجهاز المصرفي .

أولا: مضمون الإصلاحات في إصدار قانون النقد و القرض (10.90)

رغبة من السلطات في تفادي سلبيات المرحلة السابقة و تجاوز قصور الإصلاحات وتماشيا مع سياسة التحول إلى إقتصاد السوق ومحاولة الإندماج في الإقتصاد العالمي جاء القانون المتعلق بالنقد و القرض 10.90، حيث مثل منعطفا حاسما فرضه منطق التحول إلى إقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الإقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم، حيث وضع قانون النقد و القرض النظام المصرفي على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها و إسترجاعها إجباريا كل سنة و إلغاء الإكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة و منع كل شخص طبيعي و معنوي غير البنوك و المؤسسات المالية من أداء هذه العمليات.[1]

ثانيا: مبادئ قانون النقد و القرض (10.90)

لقد تم من خلال هذا القانون إعادة تسمية البنك المركزي بإسم بنك الجزائر، كما جاء بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للإقتصاد، ومن أهم مبادئه ما يلي:

1.2. الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية:

و ما معناه أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط و لكن تتخذ على أساس الوضع النقدي السائد الذي تقدره السلطة النقدية .[2]

2.2. الفصل بين الدائرة النقدية و المالية:

و ما معناه أن الخزينة بموجب هذا القانون لم تعد حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز.

3.2. الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الإئتمان:

[1] محفوظ لشعب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001، ص ص: 30، 31.

[2] علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص: 33.

بموجب هذا القانون أبعدت الخزينة عن منح القروض للاِقتصاد وأصبح النظام هو المسؤول عن القروض في إطار مهامه التقليدية .[1]

4.2. إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة:

وذلك من أجل إنسجام السياسة النقدية من جهة، و من جهة ثانية لضمان تنفيذ هذه السياسة لتحقيق الأهداف النقدية، وتتمثل هذه السلطة النقدية في مجلس النقد و القرض .[2]

5.2 .وضع نظام بنكي على مستويين:

و ما معناه هو التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها و عملياتها، كما أصبح يقوم بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض .[3]

ثالثا: الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد و القرض (90-10)

أدخل قانون النقد و القرض تعديلات جوهرية على النظام المصرفي الجزائري سواءا فيما يتعلق بهيكل البنك المركزي و مهامه أو البنوك التجارية، كما أنه لأول مرة سمح للبنوك الأجنبية بإنشاء بنوك خاصة و القيام بأعمال لها في الجزائر في إطار فتح الإقتصاد الوطني على الإستثمار الأجنبي و مواكبة موجة تحرر النشاط الإقتصادي العالمي و الدخول في إقتصاد السوق، ولقد أحدث أيضا أجهزة تنظيمية و رقابية جديدة لها مهمة تنظيم و تسيير الجهاز المصرفي أهمها:

1مجلس النقد و القرض:

حيث وضعت على رأس المنظومة المصرفية هيئة تسمى مجلس النقد جاء بها قانون النقد و القرض 10.90 بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه و الصلاحيات الواسعة التي منحت له، فهو يؤدي دورين أو وظيفتين: وظيفة إدارة بنك الجزائر، ووظيفة السلطة النقدية في البلاد .[4]

---

[1] محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر3، 2006، ص: 121.

[2] رابح شيلق، مرجع سابق، ص: 20.

[3] الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 1990/04/18، العدد 16، قانون النقد والقرض رقم (10.90)، المؤرخ في 1990/04/14.

[4] مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2009، ص: 132.

2. المحافظ و نوابه:

يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ و يساعده ثلاثة نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية، و يقوم المحافظ في إطار مهامه بإتخاذ العديد من الإجراءات التنفيذية حسب الصلاحيات المخولة له، مثل بيع و شراء الأملاك المنقولة و الغير منقولة، كما يقدم الإستشارة للحكومة في أمور النقد و القرض و غيرها .[1]

3. هيئات الرقابة:

أنشأت السلطات الجزائرية عدة هيئات مراقبة و تتمثل في:

1.3 لجنة الرقابة المصرفية:

هي هيئة مكلفة بمراقبة مدى إحترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية و التنظيمية وقواعد حسن سير المهنة مع تطبيق العقوبات التأديبية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض في حالة الإخلال بهذه القواعد .

2.3. مركزية المخاطر:

هي هيئة متخصصة تقوم بجمع المعلومات المتعلقة بالقروض الممنوحة وهذا للتقليل من المخاطر الناجمة عنها، كما تلعب دورا إعلاميا و توجيهيا للبنك المركزي في تسيير السياسة النقدية والسوق النقدي.[2]

3.3. مركزية عوارض الدفع:

قام بنك الجزائر بإنشاء مركزية لعوارض الدفع و فرضها على كل الوساطة المالية للإنضمام إليها، إذ أنها تقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث و المشاكل التي تظهر عند إسترجاع القروض أو تلك التي لها علاقة بإستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال .[3]

---

[1] لعرباوي أمين، حرير ياسين، الإصلاحات البنكية في الجزائر، واقع و آفاق، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص: 34.

[2] Proget d'étude sur le systéme bancaire et financier Algeriens ،CNES ،p: 01.

[3] الجيلالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد و القرض، مجلة إقتصاديات إفريقيا، الشلف، العدد04، 2004، ص: 174.

4.3. جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون مؤونة:

يعمل على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد و القيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين الذين وقعت لديهم عوارض دفع لعدم كفاية أو لعدم وجوده أصلا أن يصرحوا بذلك إلى مركزية عوارض الدفع حتى يمكن إستغلالها و تبليغها إلى الوسطاء الماليين الآخرين.[1]

المطلب الثالث: تحليل واقع و دور الجهاز المصرفي الجزائري بعد قانون (90-10)

إن قانون النقد و القرض أدخل تغييرات جذرية على الجهاز المصرفي الجزائري، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى واقع ودور الجهاز المصرفي الجزائري في هذه المرحلة .

1. تحليل الواقع:

يعتبر الاقتصاد الجزائري حاليا اِقتصادا قائما على الديون، فآليات التمويل المعمول بها هي آليات قاصرة على المصارف العمومية وإشكالية التمويل في يومنا هذا تنحصر في تقييم علاقة المصارف التجارية بالمتعاملين الإقتصاديين.

إن النظام الذي تم وضعه من قبل السلطات النقدية عام 1990 يركز على الإستقلالية المالية و التوازن المحاسبي للمؤسسات المصرفية كغيرها من المؤسسات العمومية الإقتصادية التي تم إعتمادها على شكل مؤسسات بالأسهم، إلا أ، طرق تسييرها لتزال تحت رحمة ووصاية الأنماط التقليدية وهذا ما ولد جملة من العوائق يمكن إدراجها في النقاط التالية: [2]

- **خضوع المؤسسات المصرفية إلى القرارات الإدارية:** المصارف العمومية لا تزال عبارة عن مؤسسات تمويلية متخصصة في تغذية و خدمة القطاع العمومي، وهذا ما يشكل خطر على الإقتصاد الوطني
- **المصارف والإدخار العائلي:** إن مدخرات المصارف الجزائرية تشكل في مجملها 93 بالمئة من المدخرات العمومية، وهذا ما يؤكد ضعف الإدخار العائلي والذي يبقى خارج التداول الرسمي، وهو خرق لتعليمات البنك المركزي الذي يشترط نسبة تغطية ب 100 بالمئة .

[1] علي بطاهر، مرجع سابق، ص: 45.

[2] عثماني صليحة، بن غادة إسمهان، واقع النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الإقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر(ل م د) في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود البنوك ومالية دولية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2016/2015، ص ص52.53.

- **ثقل وجمود العمليات المصرفية:**_إن التأخر المسجل في إدارة الخدمات المصرفية من دفع وتخليص و تحويل فيما بين المصارف و الجمهور عزز دور النقود السائلة و إستشرائها في الوسط التجاري و الإقتصادي هذا من جهة، ومن جهة أخرى قلص من حجم الودائع والمعروض من الأموال المخصصة للإئتمان سواء كان تجاريا أو إستثماريا، وفي الحقيقة ضعف أداء المصارف راجع إلى: نقص الكفاءات البشرية، التركيز على الأنشطة التجارية و المهنية في عمليات التموين، مستوى الثقافة المستعملة من خلال إستخدام الوسائل التقليدية .

2. دور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويل الإقتصاد بعد قانون (10.90)

أولا: بنك الجزائر و تمويل الإقتصاد:

من أجل إعطاء فكرة واضحة عن دور بنك الجزائر في تمويل الإقتصاد الوطني على ضوء قانون النقد و القرض (10.90)، سنقوم بعرض دوره من خلال فترتين أساسيتين: [1]

الفترة الأولى: 1990\1993:

تميزت هذه الفترة ببقاء نظام التمويل الذي كان سائدا خلال الثمانينات، فبنك الجزائر لم يمارس الصلاحيات المخولة له بموجب قانون النقد و القرض كمصرف المصارف و كسلطة نقدية، حيث قدرت القروض التي قدمها لتمويل الإقتصاد ب 50.46 بالمئة من مجموع الكتلة النقدية . أما بالنسبة للخزينة العمومية فقد سيطرت على أكبر قدر ممكن من التمويل، ففي سنة 1993 قدرت تسبيقات بنك الجزائر للخزينة العمومية ب 90 بالمئة من مجموع القروض، وهذا يتعارض مع مبادئ قانون النقد و القرض الذي ينص على ضرورة تقليص ديون الخزينة إتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها. هذه الأوضاع جعلت السياسة النقدية توسعية تسعى إلى تمويل عجز الميزانية و إحتياجات المؤسسات العمومية بالإضافة إلى تخصيص حجم كبير من المبالغ المالية لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية .

الفترة الثانية: 1994\1999:

إستمر بنك الجزائر في تغطية معظم التمويل المصرفي الإقتصادي، حيث بلغ 53 بالمئة من مجموع الكتلة النقدية في عام 1993، لكن إبتداءا من عام 1996 إلى غاية 1998 إنخفض تمويل بنك الجزائر للإقتصاد وأصبح لا يمثل سوى 25 بالمئة من الكتلة النقدية و يعود هذا التراجع إلى:

[1] عثماني صليحة، بن غادة إسمهان، مرجع سابق، ص ص: 55.54.

-إتباع سياسة ميزانية قائمة على تقييد الطلب و الحد من توسع نفقات التجهيز و التسيير للدولة من أجل إعطاء مجال للمصارف في تمويل الإقتصاد .

-السياسة النقدية كانت في نفس إتجاه السياسة الميزانية بتقييد عرض النقود، فالسياسة النقدية خلال هذه الفترة تميزت بالصرامة و دعم في التضخم وإستقرار سعر الصرف، وبالتالي عرفت السيولة إنخفاضا من 49 بالمئة سنة 1993 إلى 6 بالمئة سنة 1997، وهذا مايؤكد أن السياسة النقدية الجديدة أعطت نوعا من الفعالية .

ثانيا: المصارف التجارية و تمويل الإقتصاد

عرف مستوى القروض المقدمة من المصارف إلى المؤسسات العمومية والخاصة إرتفاعا بداية من سنة 1994 و يرجع هذا الإرتفاع إلى إعادة شراء و تحويل حقوق البنوك على المؤسسات العمومية على شكل سندات طويلة الأجل.

إن زيادة القروض الموجهة للإقتصاد لم يساعد في عملية الإنعاش و بالتالي في إرتفاع النمو، وعليه فإن السياسة النقدية المعتمدة خلال سنوات التسعينات جعلت القروض صعبة المنال مما جعل المؤسسات التابعة للقطاع الإنتاجي لاسيما المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الخاصة غير قابلة للتمويل و ذلك راجع إلى تطبيق أسعار الفائدة المرتفعة و الإختلالات التي تحدث داخل المؤسسات نفسها و التي تعتبر أغلبيتها مصدر خطر للمصارف .[1]

[1] عثماني صليحة، بن غادة إسمهان، مرجع سابق، ص: 56.

المبحث الثالث: اعتماد آلية النوافذ الإسلامية بالجزائر

عرفت المالية الإسلامية تطورا ملحوظا وإنتشارا واسعا في كل أنحاء العالم وقد أثبتت جدارتها كأسلوب من أساليب التمويل حتى في الدول الغير إسلامية، وتعتبر الجزائر من بين الأوائل في هذا المجال من خلال تأسيس بنك السلام وبنك البركة كأول مصرف إسلامي يطرح منتجات مالية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، غير أن نسبة تغطية هذين المصرفين للمنتجات الإسلامية في الجزائر غير كافية مع المتطلبات الحالية للسوق، وعلى ضوء ذلك أصبحت الحاجة إلى التطرق للصيرفة الإسلامية وتطويرها في الجزائر أكثر من ملحة.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى:

المطلب الأول: نبذة عن إنفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية.

المطلب الثاني: دوافع و متطلبات البنوك التقليدية لتقديم معاملات إسلامية.

المطلب الثالث: لمحة عن النوافذ الإسلامية في الجزائر وتطورها وأهم منتجاتها، والإنتقادات الموجهة للبنوك التجارية الجزائرية.

المطلب الأول: نبذة عن إنفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية

الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية قامت بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 10.90 الذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك و منها البنوك الإسلامية في الجزائر، أين أعتبرت الجزائر من الدول السباقة إلى إعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول أخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النشاط، حيث لم يتم إعتماد سوى بنكين إسلاميين و يتعلق الأمر بكل من بنك البركة الجزائري وهو أول بنك برأس مال مختلط (عام و خاص)، تم إنشاءه بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال يقدر 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم إنشاء بنك جديد وهو "مصرف السلام الجزائر" والذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويقدر رأسماله الذي تم إفتتاحه بتاريخ 20 أكتوبر 2008 ب 72 مليار جزائري أي ما يقارب 100 مليون دولار، ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر وأخرها، إضافة إلى ذلك فإن الحكومة إتجهت لدعم الصيرفة الإسلامية والسماح للبنوك التقليدية بالعمل فيها على غرار "بنك الخليج الجزائر" التابع لشركة الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه في الجزائر سنة 2002 والذي يقدم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه . [1]

المطلب الثاني: دوافع و متطلبات البنوك التقليدية لتقديم معاملات إسلامية

تزاول البنوك التجارية العاملة في الجزائر المعاملات المالية و المصرفية الإسلامية وفق منهج يعتمد على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية دون الفصل بينها.

1. دوافع البنوك التجارية لتقديم معاملات إسلامية:

تتلخص دوافع فتح البنوك التجارية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في مجموعة من النقاط تتمثل في: [2]

[1] مصطفى عوادي، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي: 06-07 ديسمبر، 2017، ص ص: 10-11.

[2] بن إبراهيم الغالي، رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، مجلد1، عدد33، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جانفي، 2018، ص: 60.

- إستجابة البنوك التجارية بطلب من الحكومة الجزائرية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية دون تخطيط مسبق .
- محاولة جلب مدخرات مالية خارج الدائرة النقدية للأفراد المحجومون عن المعاملات البنكية الربوية .
- إقتحام السوق المصرفية الإسلامية و منافسة كلا من بنك البركة و بنك السلام.
- إستقطاب رؤوس الأموال من السوق الموازية في ظل تراجع مداخيل الجزائر من جراء الأزمة النفطية.
- المحافظة على عملائها الحاليين بتقديم خدمات مصرفية متنوعة.
- تعظيم الأرباح من مصادر مالية غير تقليدية.
- إستقطاب العملاء الراغبين في الحصول على منتجات مصرفية بدافع ديني منهم.

2. متطلبات البنوك التجارية لتقديم معاملات إسلامية:

تقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية ضرورة إستيفاء متطلبات عامة و شاملة نصنفها كما يلي: [1]

1.2. متطلبات قانونية: وتتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي على البنك الإلتزام بها وتشمل:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية و من ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية (عدم التعامل بالربا و مخالفة الشرعة الإسلامية، الفصل بين عمل البنك التقليدي و النافذة الإسلامية في الأنشطة و الأهداف و المنتجات المصرفية) .
- الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التقليدي ممثلة في البنك المركزي و الذي قد يضع شروط على البنك التقليدي يجب الإلتزام بها (كإجراء دراسة جدوى لفتح نافذة إسلامية، إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات و الخطوات ...) .

2.2. متطلبات شرعية: تتمثل في:

✓ تعيين هيئة فتوى و رقابة شرعية متخصصة لها خبرة في المعاملات المالية تشرف على فتح النافذة الإسلامية و الرقابة على تطبيق المعاملات .

[1] معارفي فريدة و مفتاح صالح، مرجع سابق، ص ص: 270.271.

- ✓ تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية .
- ✓ إلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها و أشكالها .
- ✓ على إدارة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة وبين الموارد الغير مشروعة .

3.2. متطلبات إدارية: _بعد تحقيق المطلبين القانوني و الشرعي، يتطلب الأخذ بالإجراءات الإدارية لفتح نافذة إسلامية وفقا للشروط التالية:

- ✓ تعديل عقد المصرف و نظامه الأساسي ليكون مشروعا (نموذج مصرفي مزدوج) .
- ✓ تعيين لجنة لإدارة عملية التحول يكون إرتباطها وثيق بمجلس إدارة البنك .
- ✓ إعادة النظر في معايير إعتماد كفاءة العاملين بناءا على معايير القناعة و مدى الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية .
- ✓ توفير الإحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح نافذة المعاملات الإسلامية مباشرة مراعاة لحاجة العاملين للمعلومات و الخبرات الكافية لإستكمال معارفهم المصرفية و الشرعية .

ومن المتطلبات الإدارية الأخرى في تأسيس نافذة إسلامية ضرورة مواءمة نظام المحاسبة و طبيعة العمليات المصرفية الإسلامية من حيث الموارد و الإستخدامات و تنوع الأدوات الإستثمارية، أما عن المدة الزمنية المحددة لفتح نافذة إسلامية فهي تتراوح بين بضعة أشهر إلى حدود عام على الأكثر بين (3، 6، 12 شهر) تبعا للظروف القانونية و الإدارية للبنك المتحول .

المطلب الثالث: لمحة عن النوافذ الإسلامية في الجزائر وتطورها وأهم منتجاتها، والإنتقادات الموجهة للبنوك التجارية الجزائرية

في هذا المطلب نستعرض لمحة عن النوافذ الإسلامية في الجزائر و تطورها، وأهم منتجاتها و الإنتقادات الموجهة لها .

1. لمحة عن النوافذ الإسلامية في الجزائر و تطورها:

أصبح تحول البنوك التقليدية في الجزائر للعمل البنكي الإسلامي ضرورة حتمية للنهوض بالقطاع البنكي والإقتصاد الجزائري، ويتجسد ذلك من خلال فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية على غرار" بنك الخليج الجزائر"و"بنك ترست الجزائر"و"بنك المؤسسة العربية المصرفية " وما تقدمه من منتجات بنكية إسلامية إلى جانب الأعمال البنكية التقليدية، و سيتم تقديمها كالتالي:

بنك الخليج الجزائر AGB:

تم تأسيسه في 2003\12\15 بموجب القانون الجزائري، برأس مال قدره 10.000.000.000 دج يملكها ثلاث بنوك ذات سمعة دولية مرموقة وهي: بنك برقان بقيمة 60 بالمئة، وبنك تونس العالمي بـ 30 بالمئة، والبنك الأردني الكويتي بـ 10 بالمئة، وهي بنوك تنتمي إلى مجموعة مشاريع الكويت القابضة، وبنك الخليج الجزائر بنك تجاري بدأ عمله في مارس 2004، فهو يقدم حلولا للتمويل التقليدي و الإسلامي عبر نوافذ إسلامية، ففي عام 2013 كانت 22 بالمئة من القروض الممنوحة وفق التمويل الإسلامي .[1]

بنك ترست الجزائر SPA:

أطلق بنك ترست الجزائر كذلك نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء، ومن المتوقع أن يمتد هذا العرض بسرعة للبنوك التقليدية، وتم تأسيس هذا البنك في 30 ديسمبر 2002 في شكل شركة مساهمة برأسمال أولي 750.000.000 دج و الذي إرتفع ليصبح 18.000.000.000 دج في 2015 . [2]

بنك المؤسسة العربية المصرفية . الجزائر ABC

تم تأسيسه بقرار من مجلس النقد و القرض في 24 سبتمبر 1998، حيث يعد أول بنك خاص أجنبي بالجزائر، وبدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998، ويبلغ عدد فروعه 24 فرعا عبر كامل التراب الوطني و مقره الرئيسي ببئر مراد رايس بالجزائر، ويبلغ رأسماله 10.000.000.000 دج .[3]

ويمكن القول أنه لو أن هذه البنوك و بنوك أخرى في الجزائر، خاصة تلك التي تتربع على صدارة قائمة أكبر البنوك في القطاع المصرفي سارعت على مستواها فتح نوافذ إسلامية لإزدادت تلك النسابة المعبرة عن حجم الأصول المصرفية الإسلامية في الجزائر، ولأصبحت الصيرفة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تساهم بشكل مهم في إجمالي التمويلات المصرفية الجزائرية .

[1] الصيرفة الإسلامية في الجزلئر، www.arabbank.com، أطلع عليه بتاريخ: 2020/07/07، على الساعة: 17: 03.

[2] الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر، www.trust-bank.com/présentation، أطلع عليه بتاريخ: 2020/07/07، على الساعة: 1710.

[3] الموقع الرسمي للمؤسسة المصرفية العربية، www.arabbanking.com.dz/fr/index.asp، أطلع عليه بتاريخ: 2020/07/07، على الساعة: 17.30.

و في هذا السياق أعلن المجلس الإسلامي الأعلى مطلع سنة 2017م، في يوم دراسي حول المالية الإسلامية أن سنة 2017 ستكون سنة المالية الإسلامية، وأكد الحضور على أنه ستفتح أربعة نوافذ إسلامية على مستوى أربع بنوك عمومية في الجزائر، وأن مشروع القانون لا يزال لحد الان غير واضح.[1]

2. المنتجات التي تقدمها البنوك التجارية:

تتمثل فيما يلي: [2]

- ✓ تمويلات شراء العقارات في شكل أراضي أو بنايات عن طريق البيع بالتقسيط أو التمويل التأجيري المنتهى بالتمليك .
- ✓ شراء السيارات عن طريق صيغة المرابحة مع تقسيط المبلغ .
- ✓ تمويلات في إطار القروض الإستهلاكية وفق صيغة المرابحة لأمر بالشراء مع تقسيط المبلغ .
- ✓ تمويلات بصيغ مختلفة لمشاريع إستثمارية صغيرة بمبالغ محدودة .

وفي ظل هذه الأزمة وسعيا منه لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية و إنتشار فيروس كورونا، رخص البنك المركزي الجزائري، بقيام البنوك العاملة في السوق المحلية بالتسويق لثمانية "8" منتجات مصرفية إسلامية جديدة تتمثل في: المرابحة و المضاربة و المشاركة و الإجارة و السلم و الإستصناع وحسابات الودائع وودائع الإستثمار، أورد اخر عدد للجريدة الرسمية الخميس أن الترخيص جاء تنفيذا لما أقره مجلس الوزراء قبل أيام بإعتماد هذا النظام في العمليات المصرفية .

ويعتبر هذا القرار إنجازا كبيرا في دولة تشهد ركودا في مجال المالية الإسلامية رغم مرور عقود على تبني هذا النظام المالي، فقبل عامين أقبلت بعض البنوك التقليدية على فتح نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية، وفي سنة 2017 أعلنت الحكومة الجزائرية إدراج الصيرفة الإسلامية في 6 بنوك حكومية، لكن العملية لم تترجم على أرض الواقع لأسباب لم تفصح عنها الحكومة .[3]

---

[1] المجلس الإسلامي الأعلى، ندوة المالية الإسلامية في خدمة الإقتصاد الوطني، يوم الإثنين 24 ربيع الثاني 1438هـ الموافق ل23 جانفي 2017، على الساعة الثانية بعد الزوال(14سا) بمقر المجلس الإعلامي الأعلى الكائن ب 6 شارع 11ديسمبر 1960، الأبيار، الجزائر.على الخط: http://www.hci.dz/index.php?option.com-content&view:featured&Itemid=435&limitstart=6 .

[2] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد7، ورقلة، 2010، ص: 313.

[3] نون بوست، منتجات مصرفية إسلاميةجديدة، www.noonpost.com، أطلع عليه بتاريخ: 2020/07/14، على الساعة: 16: 45.

3. أهم الإنتقادات الموجهة للبنوك التجارية الجزائرية:

منذ تأسيس أول بنك إسلامي بالجزائر (بنك البركة) سنة 1990، و الصيرفة الإسلامية تواجه عقبات حالت دون إنتشارها لاسيما في ظل إفتقارها إلى نظام تشريعي و تنظيمي يرسم معالم الصيرفة الإسلامية .[1]

وهذا ما كشفه الخبير الإقتصادي فرحات علي "إن البنك المركزي لم ينشأ بعد هيئة للرقابة الشرعية تراقب أعمال خدمات الصيرفة الإسلامية المقدمة، ومدى إلتزام البنوك بالضوابط الشرعية، كما هو معمول به في كل الكيانات المالية التي تطبق المعاملات الإسلامية " مشيرا إلى أن هذا الأمر مهم لأن الهيئات الشرعية هي المخولة للفصل في شرعية الخدمات و مدى تطابقها مع أحكام الشريعة .[2]

وفي هذا السياق، قال أستاذ العلوم الإسلامية جمال حضري "إن الإشكال كان في الأسباب، لأن الحكومة لجأت إلى الصيرفة الإسلامية لجلب الأموال النائمة خارج البنوك و ليس عن عقيدة و إيمان، و بالتالي نحن نجعل من الشريعة الإسلامية ترقيعا لأخطاء وقعت جراء سوء إدارة البلاد، وهذا يكفي لجعل من الصيرفة الإسلامية حلا مؤقتا قد يزول بزوال أسبابه، أي إنتهاء الأزمة المالية و إرتفاع أسعار النفط و تابع حضري في حديثه " إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحتاج إلى شيئين مهمين حتى تكون لها إنطلاقة صحيحة، وهما: أولا الإطار القانوني المنظم لها وقد تم طرحه ولا نعرف بعد تأثيره على الساحة البنكية، وثانيا هيئة شرعية موحدة تكون المرجع في ظل وجود تنوع أو إختلاف في الفتوى من مذهب إلى أخر و من دولة إلى أخرى، فماهو مباح في الخليج و المشرق قد يكون محرما في المغرب العربي و العكس صحيح"[3].

ووفقا لكل ما ذكر سابقا يمكن تلخيص أهم الإنتقادات الموجهة للبنوك التجارية في النقاط التالية:

- عدم وجود هيئة للرقابة الشرعية على مستوى الهيكل التطبيقي لهذه البنوك، أو هيئة خارجية شرعية إستشارية مختصة في الصيرفة الإسلامية .
- عدم كفاءة الموظفين في هذه البنوك للعمل بأليات وأدوات التمويل الإسلامي بحيث تكوينهم مخصص للعمل في البنوك التجارية لا غير .
- هدف البنوك التجارية ليس عقائديا و إنما تجاري محض و الدليل على ذلك عدم مباشرة بعض من هذه البنوك التحول و الإعتماد على المعاملات الإسلامية من قبل إقرار الحكومة ذلك .

---

[1] جريدة العربي الجديد، (حمزة كحال، صعوبات تعطل إطلاق نوافذ إسلامية لمصارف الجزائر)، الأحد27 أكتوبر 2019، الجزائر. www.alaraby.co.uk.com .

[2] موقع الغد، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، أطلع عليه بتاريخ: 2020/07/14، على الساعة: 17: 56. www.alghad.com .

[3] حمزة كحال(جريدة العربي الجديد)، مرجع سابق، ص: 05.

خلاصة الفصل:

خلصنا من خلال هذا الفصل لعدة تجارب دولية إسلامية ناجحة أبرزها التجربة الماليزية التي أثبتت أن اِعتماد منهج التدرج من خلال النوافذ الإسلامية هو أسلوب فعال لزيادة عدد المؤسسات التي تقدم خدمات إسلامية بأقل تكلفة ووقت ممكن، وكذا التجربة الإماراتية التي أثبتت حدوث تحسن جوهري في جميع مؤشرات الدراسة (السيولة، الربحية والنشاط) لبنك الإمارات الإسلامي و قدرته على تجاوز الأزمة المالية العالمية، كما تطرقنا إلى التجربة البريطانية التي كانت في مقدمة الدول الأوروبية والسباقة لفتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية كتجربة ناجحة.

كما أن مساهمة الجزائر في الصيرفة الإسلامية من خلال بنك خليج الجزائر مثلا وإن كانت متواضعة وبالرغم من حداثة نشأته تعتبر تجربة إستطاعت إستقطاب شريحة من المجتمع الجزائري على الرغم من أنه بنك تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق آلية النوافذ الإسلامية بالإعتماد فقط على صيغتي السلم والمرابحة، ومن المرجح أن تتسع شريحة عملاء نافذته الإسلامية و تزداد نسبة مساهمته في الصيرفة الإسلامية في حال إعتماده على الصيغ الإسلامية الأخرى على غرار التجارب الدولية الناجحة، وعليه فإن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحتاج إلى تهيئة المناخ الملائم لعملها، ولعله حان الوقت لذلك لما حققته الصيرفة الإسلامية من نمو و نجاح حتى في كبرى العواصم الغربية.

خاتمة

خاتمة:

ترجع بدايات الصيرفة الإسلامية بمفهومها الواسع إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية، أي منذ القرن السابع الميلادي.غير أنه بإنحسار فترة المد الإسلامي وإنكسار دولة الخلافة والدخول في العصور الإستعمارية وما صاحبها من نظم سياسية وإقتصادية غربية، خفتت شعلة الإهتمام بالتطبيقات الإقتصادية الإسلامية في مجملها فاسحة المجال لِإنتشار النظم الإقتصادية الغربية و على رأسها النظام المصرفي الربوي المتعارف عليه في البنوك التقليدية. إلا أنه منذ أربعة عقود تقريبا نشط المفكرون والإقتصاديون الإسلاميون في إعادة النشاط إلى الفكر الإقتصادي الإسلامي بمفرداته و مكوناته الجزئية والكلية، الأمر الذي نتج عنه ظهور النظام المصرفي الإسلامي في شكله المعاصر منذ منتصف السبعينات تقريبا، ولم يقتصر تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية على المصارف الإسلامية وحدها وإنما سارعت إلى ذلك أيضا وبأشكال مختلفة الكثير من المصارف التقليدية على المستويين المحلي والدولي .

من خلال دراسة الفصل الأول تم تسليط الضوء على البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية وأهم مرحلة من مراحل تطور هذه البنوك التقليدية في عملها المصرفي الإسلامي ضمن هيئة شرعية معتمدة تحت مسمى الصيرفة الإسلامية، إذ سارعت الكثير من البنوك التجارية إلى الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية بأشكال و مداخل متعددة، فمنها من قام بالتحول كليا للعمل البنكي الإسلامي، ومنها من فضل إنشاء فروع أو نوافذ للمعاملات الإسلامية، وأخرى إكتفت بتقديم المنتجات البنكية الإسلامية إلى جانب التقليدية، كما أن منها من تخصص في تقديم الخدمات الإستثمارية وأخرى تخصصت في خدمات التمويل .

أما بخصوص هذه الدراسة فقد تم التركيز على التحول الجزئي بتبني مدخل فتح نوافذ إسلامية تقدم هذه البنوك من خلالها خدمات ومنتجات إسلامية ليتم تطوير هذه النوافذ فيما بعد مع كبر حجم معاملاتها حسب الإستجابة الإجتماعية والإقتصادية لتصبح مصرفا إسلاميا بالكامل، ولكن هذا الأمر يتطلب من البنوك التقليدية المتحولة التقيد بإجراءات وضوابط وجب مراعاتها تتجسد في الضوابط والإجراءات الشرعية أولا، والتي تستلزم وجود هيئة رقابة شرعية لتوجيه مسار هذه البنوك وتحقيق مصداقية وسلامة المعاملات وفق الشريعة الإسلامية، كذلك الإلتزام بالإجراءات القانونية والإدارية وتأهيل وتدريب الموظفين لتحقيق الأهداف المسطرة وضمان حسن سير المعاملات الإسلامية داخل الفروع والنوافذ الإسلامية .

بالرغم من الخطوات المحتشمة نحو دعم آلية النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية في الجزائر، إلا أنه بالإمكان تحقيق ذلك تدريجيا وعلى مراحل مع توفر الإرادة السياسية والإعداد المناسب، إذ أن البطء مع الثبات خير من العجلة مع الفشل وأن نجاح المحاولة يثبت قوة المبادئ المالية الإسلامية في حين أن أي إخفاق لابد أن يضر بالتجربة وقد لا تتاح لها فرصة أخرى مستقبلا، وعليه يعتبر تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها ضرورة حتمية يجب مراعاتها لتعزيز مكانتها في هذا المجال .

1. نتائج الدراسة:

إستخلاصًا مما جاء في البحث نقدم النتائج التالية:

- ✓ تعد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية اللبنة الأولى لبنك إسلامي مصغر تأخذ شكل فرع أو وحدة متخصصة أو شباك لتقديم خدمات التمويل و الإستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .
- ✓ أثبتت تجربة المصرفية الإسلامية رغم حداثتها نجاحها و كفائتها في ظل المتغبرات الإقتصادية و المالية الدولية الراهنة خاصة في ظل الأزمات المالية العالمية التي تواجه إقتصاديات الدول النامية و المتقدمة.
- ✓ إن هذه النوافذ دخلت سوق العمل المصرفي الإسلامي بهدف الربح و بغض النظر عن البعد الشرعي أو البحث عن المال الحلال .
- ✓ تختلف البنوك الإسلامية إختلافا جذريا عن البنوك التقليدية خاصة في صيغ التمويل، وذلك نظرا للإختلاف في طبيعة هذا التمويل و كذا المبادئ و الأسس التي تحكمه .
- ✓ يعتبر أسلوب التدرج من أنجع الأساليب المتبعة لتنفيذ ظاهرة فتح النوافذ و الفروع الإسلامية .
- ✓ يعتبر تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأسلوب النوافذ الإسلامية خطوة مشجعة نحو التحول الكامل إلى بنك إسلامي قائم، وهو ما يشكل تحديا كبيرا أمام صانعي السياسات المصرفية من حيث صياغة الخطة و توفير المتطلبات .
- ✓ شجع التزايد المستمر لأعداد المسلمين في الدول الغربية حكومات الدول على توفير البديل الإسلامي عن طريق إقامة فروع و نوافذ إسلامية داخل البنوك التقليدية ما يثبت أهمية البنوك الإسلامية و تفوقها على نظيرتها التقليدية .
- ✓ إختلفت الآراء بين الخبراء الشرعيين والمتخصصين في الصيرفة الإسلامية بين المعارضين لعمل المصارف في البلاد الإسلامية بنظام النافذتين، والمؤيدين بحجة أن ذلك يخدم الصيرفة الإسلامية و يتيح للعميل فرصة المقارنة بين النظامين الإسلامي و التقليدي .
- ✓ يحتاج العمل في المصرفية الإسلامية إلى إعداد كوادر بشرية مصرفية مؤهلة .
- ✓ تعتبر مسألة سن قوانين تراعي خصوصية التمويل الإسلامي ضرورة ملحة لتطوير العمل بالنوافذ الإسلامية .

- ✓ من أهم مشاكل و التحديات التي تواجه و تعرقل فتح النوافذ و إنشاء الفروع الإسلامية هي مشكلة توفير رأس المال المدفوع للفرع الإسلامي، وإستقلاليته عن رأسمال البنك التقليدي الأم، وعدم إختلاط إستخداماته مع المعاملات المصرفية التقليدية .
- ✓ تعتبر هيئات الرقابة الشرعية أحد عناصر التمييز عن نظام البنوك التقليدية .
- ✓ من خلال إستعراض التجارب المختلفة لاحظنا أن النوافذ الإسلامية أصبحت محط إهتمام الكثير من الدول في العالم، فهي تمثل إضافة للقطاع المصرفي و تزيد من قوته الإقتصادية والمالية، إذ تساهم ماليزيا وحدها بما يعادل 20,3 بالمئة من إجمالي حجم التمويل الإسلامي العالمي .
- ✓ تعتبر تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تجربة ناجحة، لما ترتب عليها من نتائج إيجابية ملموسة تتمثل في نمو العمل المصرفي الإسلامي، وفي التزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وإنتشارها في كل أنحاء العالم .
- ✓ بالنسبة للجزائر فإن تجربة الصيرفة عبر النوافذ الإسلامية إقتصرت فقط على خدمات بنك الجزائر، وبالتالي فهي لا تزال بعيدة كل البعد عن ركب تلك الدول التي أدركت أهمية الصيرفة، ويمكن القول بأن التجربة الجزائرية تعرف بقصرها والمشاكل التي تعترضها والتي من أهمها:خضوعها لنفس القوانين و اللوائح التي تطبق عادة على العمل المصرفي التقليدي (أي عدم مراعاة خصوصيتها) .
- ✓ وجود مساعي من طرف الحكومة الجزائرية في تطوير الصيرفة الإسلامية في البنوك التجارية و ذلك من أجل رفع مستوى النظام البنكي الجزائري .

2. الإقتراحات و التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- ✓ العمل على الفصل المالي والمحاسبي والخدماتي بشكل مستقل للنافذة أو الفرع الإسلامي عن البنك التقليدي في بداية التأسيس والتأكد من خلو المعاملات من شبهات الربا ضمانا لشرعية الأموال والإستثمارات، وكذا توفير المستندات والنماذج والعقود و مراجعتها فنيا وشرعيا وقانونيا بما يتلائم وعمل النافذة الإسلامية .
- ✓ ضرورة وجود هيئة رقابية شرعية تشرف على أعمال النافذة الإسلامية بممارسة رقابة قبلية وبعدية للتحقق من شرعية المنتجات المقدمة فيها، وهي من الضوابط الشرعية لعمل نافذة إسلامية في بنك تقليدي .
- ✓ تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية من حيث التكوين و التدريب على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي .
- ✓ العمل على توفير حد أدنى من السيولة المصرفية للنافذة عند إفتتاحه رسميا قصد مواجهة العجز المحتمل الناشئ عن الفرق بين إيرادات التشغيل و مصروفات التشغيل لمدة تتراوح بين سنة إلى سنتين .
- ✓ أفضل طريقة لتبني البنوك التجارية للعمل المصرفي الإسلامي تتمثل في فتح فروع و نوافذ المعاملات الإسلامية بالشراكة مع بنوك إسلامية محلية و أجنبية ناجحة في هذا المجال للإستفادة من خبراتها .
- ✓ تطوير المنتجات المالية الإسلامية من أجل ضمان تلبية جميع الطلبات .
- ✓ إنشاء نوافذ مصرفية إسلامية في المناطق النائية لإستهداف تعبئة المدخرات الصغيرة وتوجيهها إلى التنمية الإقليمية .
- ✓ بما أن فتح النافذة الإسلامية لا يعد هدف في حد ذاته (على الأقل في الدول الإسلامية) و تمهيد لإعتماد مصارف متخصصة في الصيرفة الإسلامية على السلطات النقدية التخطيط الفعال لتحويل النوافذ إلى فروع و من ثم إلى مصارف متخصصة في التمويل و الاستثمار الإسلامي .
- ✓ محاولة التخفيف من العقبات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر لتمكين هذه البنوك من أن تقوم بدورها في التنمية بشكل جيد، بالإضافة إلى القيام بحملات إعلانية وإشهارية لتوعية الأفراد بأهمية الفروع و النوافذ الإسلامية .
- ✓ بالرغم من إعتراضات البعض فإننا في الواقع لا نرى غبارا على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال بنوك تقليدية طالما كان الإنضباط الشرعي هو عنوان هذه الممارسة، فالممارسة المنضبطة للعمل

المصرفي الإسلامي بغض النظر عن الشكل الذي تأخذه هذه الممارسة ستكون هي الضمان لسلامة العمل و إستمراريته .

3. آفاق الدراسة:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في مسائل هذه الدراسة بأن لها جوانب مكملة لازالت في حاجة إلى المزيد من الدراسة و التحليل، وختاما لهذا الموضوع يمكن أن نتقدم بها كمقترحات أبحاث وهي:

- ✓ إستراتيجيات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر .
- ✓ دور الفروع و النوافذ الإسلامية في التصدي للأزمات المالية .
- ✓ آليات إنفتاح النظام البنكي الجزائري على العمل البنكي الإسلامي .
- ✓ أثر التوجه نحو فروع المعاملات الإسلامية على ربحية البنوك التجارية الإسلامية .

وأخيرا نتمنى أن نكون قد أجبنا و لو بنسبة قليلة على الإشكالية المطروحة في المقدمة، فإن أصبنا فهو توفيق من الله سبحانه و تعالى وإن كانت الأخرى فهي منا ومن الشيطان، وحسبنا المحاولة و لمقاربة وسلوك طريق العلم الذي يوصل إلى رضا الله .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أ. الكتب:

1- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016.

2- أنس بكري، النقود و البنوك، دار المستقبل للنشر والتوزي، عمان، الأردن، 2001.

3- حسين محمد سمحان، كتاب أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2013.

4- حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

5- خالد أمين عبد الله، حسين سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية، دار وائل للنشر، ط2، 2011.

6- خلفان أحمد عيسى، صيغ الإستثمار الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

7- سامر جلدة، كتاب البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2008.

8- سعيد علي محمد العبيدي، الإقتصاد الإسلامي، دار الدجلة للنشر، ط1، 2011.

9- شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016.

10- صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، د ط، 2014.

11- عبد الله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين، عمان، 1996.

12- عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات النقود والبنوك، الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

13- محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية، دار الفجرللنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2016.

14- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

15- محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، 2010.

16- محمد محمود العجلواني، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2008.

17- محفوظ لشغب، القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر، 2001.

18- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي، دار المسيرة، ط1، عمان، 2008.

19- مدني بن شهرة، الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009.

20- مصطفى كمال السيد الطايل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، إتحاد المصارف العربية، ط1، 2009.

21- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، الإقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط2، 2016.

22- هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، ط1، 2009.

ب . المذكرات والرسائل والأطروحات:

1- إلهام طراد، مروى مزهودي، دور الجهاز المصرفي في تنشيط سوق الأوراق المالي ة،دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)، تخصص: تمويل مصرفي،جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2015.

2- سندس ريحان باهي، دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية،دراسة تجارب دولية رائدة، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،تخصص:إدارة مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر،2018/2017.

3- سيف هشام صباح الفخري، صيغ التمويل الإسلامي،رسالة ماجستير،قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإقتصاد، جامعة حلب،2009..

4- رقيق علاء الدين، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مذكرة ماستر، قسم الشريعة، جامعة حمة لخضر، الوادي،2018/2017..

5- عثماني صليحة، بن غادة إسمهان، واقع النظام المصرفي الجزائري ودوره في التنمية الإقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر(ل م د) في العلوم الإقتصادية، تخصص: نقود البنوك ومالية دولية،المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت،2016 /2017.

6- علي بطاهر،إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2006/2005.

7-قطب مصطفى سانو، في أفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية تجربة ماليزيا نموذجا، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات الإسلامية المالية. معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة أيام 17،16،15 ماي 2005.

8- لعرباوي أمين،حرير ياسين،الإصلاحات البنكية في الجزائر، واقع وآفاق، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر،تخصص: مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2016/2015.

9- محمد زميت، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير الإقتصادية، جامعة الجزائر3،2006.

10- محمد صبري بن زكريا،نافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية،دراسة حالة بوميبترا الماليزي، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة اليرموك، عمان، الأردن،1999.

11-نيفين حسين، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الإمارات، الإمارات العربية المتحدة،2017.

12- يزن خلف سالم العطيات، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن)، أطروحة دكتوراه،كلية العلوم المالية والمصرفية،الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية،2007.

ج . المنشورات العلمية: (المجلات،المقالات،المداخلات،التقارير ،الأبحاث والمنشورات)

1- أحمد مهدي بالوافي، عبد القادر حسين شاشي،التمويل الإسلامي في بريطانيا، الفرص والتحديات، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية،2011.

2. الجيلالي عجة، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض، مجلة إقتصاديات إفريقيا، الشلف، العدد04،2004.

3. بن إبراهيم الغالي، رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد1،عدد33، جامعة زيان عاشور،الجلفة، الجزائر، جانفي2018..

4. حمزة كحال، صعوبات تعطل إطلاق نوافذ إسلامية لمصارف الجزائر، جريدة العربي الجديد، الأحد 27 أكتوبر 2019،الجزائر.

5. رابح شيلق، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر في إقتصاد نقدي وبنكي،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2020/2019.

6. سليمان عبد الله ناصر،مؤتمر المصارف الإسلامية في اليمن،تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية، مجلة نيوز اليمن،2010/03/22،ص:01 .

7. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، الجزائر، العدد7، ورقلة،2010.

8. سهى مفيد أبو حفيظة، أمد سفيان تشي عبد الله،إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين (الفرص والتحديات)، مجلة بيت المشورة، قطر، العدد11،2011 .

9. فلاق علي وسالمي رشيد، النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الرابع، العدد2، جامعة المدية،الجزائر،2018/07/14.

10. فؤاد بن علي، البنوك الإسلامية في أوروبا، الواقع والآفاق، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد30،12 أفريل 2013.

11. قومية سفيان و بلغرور بن علي، تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

12. مصطفى عوادي، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،الجزائر،يومي:07/06 ديسمبر 2017،ص ص:11.10.

13. معارفي فريدة ومفتاح صالح، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، الدوافع والمتطلبات، تجربة بنك بوميبترا التجاري نموذجا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد3، جامعة بسكرة، مارس 2014.

14. وزان نوال،سعيدي فطيمة، أساليب التمويل المعتمدة في تطور البنوك التقليدية والإسلامية، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر،2018/2017.

د. القوانين:

1. الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 1990/04/18، العدد 16، قانون النقد والقرض رقم (10.90)،المؤرخ في 1990/04/14.

و. المواقع الإلكترونية:

1-المجلس الإسلامي الأعلى، ندوة المالية الإسلامية في خدمة الإقتصاد الوطني، يوم الإثنين 24 ربيع الثاني 1438هـ الموافق ل 23 جانفي 2017، على الساعة الثانية بعد الزوال (14س)، بمقر المجلس الإسلامي الأعلى الكائن ب 6 شارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار، الجزائر. على الخط:

http://www.hci.dz/index.php?option=comcontent&view:featured&Itemid=435&limitstart=6 .

2-الصيرفة الإسلامية في الجزائر: www.arabbank.com

3- الموقع الرسمي لبنك ترست الجزائر، www.trust.bank.com/présentation

4-الموقع الرسمي للمؤسسة المصرفية العربية، www.arabbankink.com.dz/fr/index;asp

5-موقع الغد،الصيرفة الإسلامية في الجزائر، www.alghad.com

6-صيد الفوائد،وقفات مع تحول البنوك الربوية إلى إسلامية،عبد الله بن حميد الفلاسي، www.saaid.net

7- نون بوست،منتجات مصرفية إسلامية جديدة، www.noonpost.com

8- http://www.alittihad.ae/details.php?id=143048&y=2007.

9- https://argaam.com/ar/article.

10- http://www.bank-of-algeria.dz.

11-http://www.mashreqalislami.com

12- http://www.mashreqbank.com